



معجم مصطلح الحديث النبوي

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م

**إعداد ومراجعة
لجنة علوم الشريعة**

مقررًا	الأستاذ الدكتور محمد نايل أحمد
عضوًا	الأستاذ الدكتور شوقي ضيف
عضوًا	الأستاذ الدكتور حسن محمود عبد اللطيف الشافعي
خبيرًا	الأستاذ الدكتور العجيمي الدمـنهـورى
خبيرًا	الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد نـجـم
مديرة إدارة التحرير والشؤون الثقافية	السيدة / سميرة صادق شـعـلان

تصدير

الدكتور شوقي ضيف رئيس المجمع

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ،
وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه .

أما بعد ...

فإن الحديث الشريف هو المصدر الثانى - بعد القرآن الكريم-
للشريعة الإسلامية ، بكل ما تتضمنه من الإيمان بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ومن شعائر عبادته كالصلاة والزكاة
والصيام والحج ، ومن الفضائل النفسية والاجتماعية التى ينبغى
معرفتها والتزامها ، ومن الأحكام والعلوم والمعارف التى تنير
أمام المسلمين سبل الرشاد ، وتمدهم بألوان متجددة من آيات الله
فى الأنفس والآفاق يزكو بها إيمانهم ، ويتم بها يقينهم .

وترجع أهمية الحديث إلى أن القرآن المجيد ذكر أصول هذا
الدين وأحكامه مجملة فى الأعم الأغلب ، والحديث هو الذى تولى
بيانها وتفصيلها عملاً بقوله تعالى :

(وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)

- سورة النحل ٤٤ - وبغيرها من الآيات .

فقد أمر الله بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فى مواطن من كتابه
ولكنه - سبحانه - لم يبين عدد الصلوات ، ولا كيفيتها ، ولا أوقاتها ،

وجاءت السنة ببيان ذلك كله .
وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ، وفى أى الأموال تجب ، ولا أنصبتها ، ولا تنوع هذه الأنصبة بتنوع الأحوال ، وجاءت السنة ببيان ذلك كله .
وقد دعا الله المسلمين فى كتابه فى مواطن شتى للأخذ بأوامر الرسول - صلى الله عليه وسلم - ونواهيه وسائر تعاليمه ، وحذر من مخالفته . قال سبحانه :
(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب) - سورة الحشر - ٧ .
وقال : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) - سورة الأحزاب - ٣٦ .
وقال : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) - سورة النور - ٦٣ .
وبذلك كان الحديث جزءاً لا يتجزأ من شريعة الإسلام ، له قدسيته . وصارت معرفته والتزامه ضرورة دينية ؛ إذ هو بيان للقرآن ، ومُتممٌ للشريعة ، ونصيحة للأمة ، ولا يستغنى عنه مفسر ولا فقيه ولا واعظ ولا مسلم ولا باحث فى أصول هذه الشريعة أيا كان معتقده .
لذلك فقد أوصى - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بأن يأخذوا

عنه الحديث كما يأخذون عنه القرآن ، وأن يعملوا به ، وأن يبلغوه عنه ، وحثهم على حسن الأداء ، وحذر من الكذب عليه ، واستفاضت بذلك نصائحه ووصاياه صلى الله عليه وسلم. فمن ذلك قوله فى الحديث المشهور بل المتواتر : (نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها فَأَدَاها كَمَا سَمِعَهَا ، قُرْبَ مَبْلَغِ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) وكذلك قوله فى خطبته فى حجة الوداع : (لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ قُرْبَ مَبْلَغِ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) .

وصح عنه أنه قال لوفد عبد القيس (احفظوه وأخبروه مَنْ وراءكم) وقال لوفد آخر : (ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم) وكلاهما فى الصحيح ، وغيرهما كثير .

وقد استجاب الصحابة - رضى الله عنهم - لهذه النصيحة النبوية فَعُنُوا بالسنة عناية فائقة ، وحرصوا عليها حرصهم على القرآن فحفظوها وعرفوا معانيها ، وتدارسوها ، وكان شاهدهم يبلغ غائبهم ، ومتقدمهم يبتها لمن تأخر إسلامه منهم ، فانتشر العلم بها بينهم .

ولما انتقل الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى الرفيق الأعلى وفتحت الفتوح انتشر الصحابة فى تلك الأمصار وأخذوا يبلغون الناس كتاب ربهم وأحاديث نبيهم - صلى الله عليه وسلم ، وشاركهم وخلفهم فى ذلك التابعون يروون الأحاديث شفاها للناس ، وقلّ منهم من كان يكتب الحديث أو يدونه ، ولم يكتب منه حينئذ

إلا شيء قليل ، مثل بعض أنصبة الزكاة .
وكان بعض الصحابة يكتب مثل عبد الله بن عمرو بن العاص
وجمهرتهم يعتمدون على الحفظ فى الصدور .
وقد فكر عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ) فى خلافته فى كتابة
الحديث ، ثم عدل عن ذلك خشية أن يلتبس كتاب الله بغيره . وظل
الأمر على ذلك طوال القرن الأول الهجرى ، حتى إذا ولى الخلافة
عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ) بأخرة من القرن الأول رأى على
رأس المائة جمع الأحاديث وتدوينها ، خشية أن يضيع منها شيء أو
يلتبس الحق بالباطل ، فكتب إلى عماله على الأمصار وإلى
المبرزين من العلماء يأمرهم بجمع الأحاديث وكتابتها ، وأوصاهم
ألا يقصروا الكتابة على الحديث النبوى ، بل يضمون إليه أقضية
عمر ونحو هذا من آثار الصحابة مما هو بيان للحديث أو القرآن .
وممن كتب الحديث الإمام الجليل محمد بن شهاب الزهرى
(المتوفى سنة ١٢٤هـ) .

وقد قام العلماء بما ندبوا إليه من كتابة الحديث وتدوينه خير
قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث وتحصيلها ، وتمييز صحيحها
من سقيمها ، وظل التلقى من أفواه المشايخ والرواة هو الأصل ،
وكانوا يجمعون مع الأحاديث النبوية أحاديث الصحابة وأقضيتهم
وأعمالهم وفتاوى التابعين ، على نحو مانجده فى كتاب الموطأ

للإمام الجليل مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ، وقد رتبته على أبواب الفقه ، وكان الناس يأخذونه عنه شفاها ، وكان يزيد وينقص منه ، فكثرت رواياته كثرة تسترعى النظر ، وفى بعضها من الأحاديث مالميس فى البعض الآخر . ثم اشتهر بعد جيل الإمام مالك التأليف على المسانيد ، وهو جمع أحاديث كل صحابى على حدة دون التقيد بوحدة الموضوع ، وأشهر المسانيد مسند الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى ببغداد سنة ٢٤١هـ) بدأه بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة ، وختمه بمسانيد النساء ، ويقال إن به نحو ثلاثين ألفا من الأحاديث .

ويُعدّ القرن الثالث الهجرى بحق العصر الذهبى للحديث ، فقد ازدان بكثير من أفاض المحدثين كان من أبرزهم أصحاب الكتب الستة المشهورة ؛ وهى الجامع الصحيح للإمام البخارى (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) وصحيح الإمام مسلم بن الحجاج (المتوفى سنة ٢٦١هـ) ، ويطلق عليهما : الصحيحان ، يليهما سنن أبى داود السجستانى (المتوفى سنة ٢٧٥هـ) وجامع الترمذى (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) وسنن النسائى (المتوفى سنة ٣٠٣هـ) وسنن ابن ماجه القزوينى (المتوفى سنة ٢٧٣هـ) ، وتليها كتب أخرى لا تبلغ مبلغها فى الشهرة .

والحديث النبوى هو - كما سيأتى فى المعجم - : كل مانسب إلى النبى -صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو

وصف خلقي أو خلقي . وذلك يشمل ما يعرف بالحديث القدسي ؛ وهو ما يرويه النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ربه - عز وجل ، مثل ما روى في الصحيح - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (قال الله - تبارك وتعالى - : أنا أغنى الشركاء عن الشرك ؛ من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه) . - انظر " موسوعة الأحاديث القدسية " نشر العلمية للنشر والتوزيع ، بنها ، مصر ، سنة ٢٠٠٠ م .

وعادة يتقدم نص الحديث رواته ويسمون بالسند ، وبذلك ينقسم الحديث إلى متن هو لفظ الحديث ونصه ، وسند هو رواته ، وقد بدأت العناية بالإسناد في وقت مبكر ؛ يقول محمد بن سيرين (المتوفى سنة ١١٠ هـ) " لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : " سَمَوْا لَنَا رِجَالَكُمْ ... " . لقد انقسم الناس حين وقوع الفتنة الكبرى بمقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه (عام ٣٥ هـ) إلى شيعة وخوارج وغيرهم ، وبدأت تظهر أحاديث لأعهد للصحابيات بها من قبل ، تؤيد بها بعض الفرق دعاواها ، وقد حمل ذلك الصحابة والتابعين على مزيد التوثيق والتثبت . ومع ما ذكرنا من تأليف الحديث وجمعه في كتب ومدونات ، في القرنين الثاني والثالث ظل الأساس فيه أن يأخذه جيل عن جيل وطبقة عن طبقة مشافهة ، وبذلك طالت أسانيده ، وداخلته أحاديث مكذوبة مفتراة على رسول الله - صلى

الله عليه وسلم ، فنشأت حركة ضخمة لعلماء السنة لتنقية الحديث، وتمييز الصحيح من السقيم.

وألهمهم الله أن يضعوا فى سبيل الحفاظ على الحديث طائفة من العلوم تحمل مناهج قويمه لحمايته من كل زيف : من ذلك علم الرجال الذى يعنى بالترجمة لرواته ومعرفة أحوالهم ليتبين الصادق من الكاذب ، والثقة من المتهم . ومن ذلك علم " الجرح والتعديل " بمعرفة ما يزكى الرواة ويعدلهم ، أو يعيبهم ويجرحهم من سلامة الدين والخلق ، ومن قوة الحفظ والذاكرة . ومن ذلك علم " علل الحديث " لمعرفة الأسباب الخفية الغامضة التى تقدر فى صحة الحديث وقبوله . من ذلك علم " مصطلح الحديث " وهو بمثابة الإطار العام لهذه العلوم كلها ، وهو موضوع هذا المعجم ، ويبحث هذا العلم فى القواعد والأسس التى تعرف بها أحوال الأحاديث ورواتها ، والمراد بأحوال الأحاديث صفاتها من حيث الصحة والضعف ، والقبول والرد ونحوها ، والمراد بأحوال الرواة صفاتهم من حيث العدالة والجرح ونحوهما .

ولهذا العلم مصطلحات متعددة يشاركه فى بعضها علوم أخرى مثل الفقه والأصول . وينفرد بكثير منها ، وقد توخينا فى هذه المصطلحات أن نبرز ما انفرد به المحدثون أولاً على ضرب من الاختصار والاستيعاب، مع الإشارة إلى معنى ذلك المصطلح فى

العلوم الأخرى أحيانا لتتميز هذه المصطلحات ، وتتم الفائدة منها .

هذا ، وللحديث عند أهله تقسيمات شتى لاعتبارات متنوعة :
فله تقسيم من حيث القبول والرد ، وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف . وينقسم من حيث مصدره الذي يضاف إليه إلى مرفوع وموقوف ومقطوع ، فالأول ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، والثاني ما أضيف إلى الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوها ، والثالث ما أضيف إلى التابعين فمن دونهم كذلك .

وينقسم باعتبار الطرق التي وصل إلينا بها قلة وكثرة إلى متواتر وأحاد ، ثم ينقسم الأحاد إلى مشهور وعزيز وغريب .
وينقسم من حيث اتصال السند فيه أو انقطاعه إلى متصل وغير متصل ، ثم ينقسم غير المتصل إلى معلق ومرسل ومنقطع ومعضل .

وينقسم من حيث اتفاق رواته أو اختلافهم إلى شاذ ومحفوظ ، ومنكر ومعروف ، وهى أنواع تنشأ من مخالفة راو لغيره من الرواة ، وسيأتى بيانها فى مواضعها .

وهو ينقسم باعتبار صلاحيته للعمل إلى محكم وغير محكم ، ومنه الناسخ و المنسوخ ، وما أمكن فيه الجمع وما لم يظهر فيه . وهو

تقسيم تشتدّ عنايه الفقهاء والأصوليين به أكثر من غيرهم .
وهكذا تتعدد هذه التقسيمات وتتنوع ، وتنشأ المصطلحات وتتمايز ، ولاريب أن ذكر الشئ مع قسيمه أو مع ضده أو نظيره يوضحه فضل اتضاح ، ولكن لو سار العمل على ذلك لخرج عن أن يكون معجماً ، فليستصحب القارئ هذه التقسيمات وأشباهاها فإنها تعينه على المزيد من الفهم والمعرفة والإدراك .
وسنحاول فى هذا المعجم - بعون الله - أن نسرد هذه المصطلحات ، ونعرف بها فى إيجاز واستيعاب ووضوح .
ويسعدنى أن أقدم الشكر الجزيل الصادق لمقرر اللجنة فضيلة الأستاذ الدكتور محمد نايل أحمد ، ولأعضائها الأجلاء : فضيلة الأستاذ الدكتور حسن الشافعى ، وفضيلة الأستاذ الدكتور العجمى الدمنهورى ، وفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد نجم . وأكرر الشكر والثناء لإنجازهم للمجمع اللغوى هذا المعجم الموجز الفريد لمصطلح الحديث النبوى - جزاهم الله عن جهودهم التى بذلوها فيه خير الجزاء . والله ولى التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

شوقى ضيف

رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة

تقديم

الدكتور حسن الشافعي عضو المجمع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء

والمرسلين ، وعلى عباد الله الصالحين ، وبعد ، ، ،

فإن لمجمع اللغة العربية بالقاهرة عناية خاصة ، وجهوداً متواصلة ،
في ميدان " المصطلح العلمى " ، سواء ما تعلق منه بالتراث العربى
الزاهر ، أو بالعلم التجريبي المعاصر . وفى إطار الخطة البحثية التى
نهض بها المجمع - بقيادة رئيسه الجليل الدكتور شوقى ضيف
- استأنفت لجنة العلوم الشرعية بالمجمع نشاطها فى السنوات الخمس
الآخيرة ، ومن بين أعضائها رئيس المجمع نفسه ، وفضيلة مقررها
الدكتور محمد نايل أحمد ، وكاتب هذه السطور ، واختارت فى البداية
أن تولى عنايتها " لمصطلح الحديث النبوى " فضمت إلى الفريق
خبيرين من أكبر المتخصصين فى " السنة وعلومها " هما فضيلة
الأستاذ الدكتور العجمى الدمنهورى رئيس قسم الحديث الشريف -
عندئذ - بكلية أصول الدين فى جامعة الأزهر بالقاهرة ، وفضيلة
الأستاذ الدكتور عبد المنعم السيد نجم رئيس القسم من بعد ووكيل
كلية أصول الدين .

ومضت اللجنة فى عملها بهمة فائقة واقتناع تام بأهمية الهدف الذى تتوخاه وجدواه على الحركة العلمية الراهنة فى العالم العربى، وهو إنجاز معجم موجز ، لأهم المصطلحات الحديثية ، فى عبارة لا تنقصها الدقة العلمية ، ولكنها سهلة المتناول فى الوقت نفسه ، بالنسبة للمثقف العربى غير المتخصص ، وعلى مدى عامين من الجهود المتواصلة للسادة الأعضاء ، والزملاء الخبراء ، وبمتابعة دقيقة ومشجعة من مجلس المجمع القاهرى ، ومؤتمره السنوى ، كانت هذه الثمرة التى نقدمها إلى القراء باكورة لعمل هذه اللجنة المتواصل ، الذى أنجز أيضاً معجماً مماثلاً لمصطلحات " أصول الفقة " نرجو أن يصل إلى أيدي القراء الكرام عما قريب ، كما نرجو أن يمتد إلى سائر الميادين الهامة فى التراث العربى الإسلامى ، مواكبةً للنهضة الفكرية المعاصرة وترشيدها لها فى الوقت نفسه .

وقد تفضل الأستاذ الكبير الدكتور شوقى ضيف بكتابة مقدمة علمية لمصطلحات الحديث النبوى بما عرف عنه من دقة واستيعاب ووضوح . لعلها خير تمهيد لقارئ هذا العمل أن يمضى فيه على بصيرة ، وأن يفيد منه على الوجه الأتم بإذن الله .

بقى أن نقرر بأمانة أنها بداية لعمل طال انتظاره ، ومحاولة لاينقصها الإخلاص والتدقيق العلمى ، ولكنها لا تخلو بطبيعته الحال من

قصور. ولعل المحاولات التالية - كما سيلمس القراء أنفسهم بإذن الله - تكون أقل عيوباً وأكثر نضجاً وأوفى بالغرض المنشود .

الشكر كل الشكر للأساتذة الإجلاء أعضاء اللجنة الموقرة والمجمع الجليل الذين رعوا هذا العمل وأضافوا إليه وأخرجوه على النحو الذى بين أيدينا الآن، ولحررى المجمع والعاملين فيه - وبخاصة الأستاذة سميرة صادق شعلان التى تابعت العمل فى إعدادة وإخراجه ورعايته حتى يصل إلى أيدي القراء الكرام .

أسأل الله - تعالى - أن ينفع به ، وبما سيتلوه من معاجم فى سائر العلوم الإسلامية ، فهو خير مسئول وأعظم مأمول وهو حسبنا ونعم الوكيل .

حسن الشافعى

عضو المجمع و اللجنة

معجم مصطلح الحديث النبوي

١- أحاد (حديث) :

خبر الأحاد ، ويقال له خبر الواحد ، هو ما ليس متواترا من الروايات وإن رواه جماعة ، وقد يستخدمه بعض المحدثين ملاحظا المعنى اللغوي ، أى ما ينفرد به راو واحد ، ولكن المصطلح السائد بينهم هو الأول .

وينقسم خبر الأحاد إلى : مشهور ، وعزيز ، وغريب (= فرد) ، بحسب عدد رواته .

كما ينقسم إلى مقبول يصلح للعمل به كالصحيح والحسن ، وإلى مردود لا يعمل به كأنواع الضعيف والموضوع ، بحسب قوته وثاقته . وأكثر الأحاديث من قبيل الأحاد ، وأقلها من المتواتر بل هو نادر .

ومن أمثله حديث (إنما الأعمال بالنيات) فإنه مما انفرد به يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم التيمي ، ثم رواه عن الأنصارى خلق كثير ، نحو مائتين وقيل سبعمائة وقد زعم بعض المحدثين تواتره ، وليس كذلك بل هو حديث أحاد ؛ قال العراقي : " ومن أطلق ذلك أراد الاشتهار والتواتر فى آخر السند " .

انظر : متواتر ، وفرد .

٢- آداب طالب الحديث :

لغة : جمع أدب ، وهو رياضة النفس بالتعليم ، وجملة ما ينبغى لذى الصناعة أو الفن أن يتمسك به ، والجميل من النظم والنثر ، وكل ما أنتجه العقل الإنسانى من ضروب الفكر .
واصطلاحاً : هى جملة التقاليد والأخلاق التى ينبغى لطالب

- الحديث الشريف مراعاتها ، ومنها :
- ١- إخلاص النية فى طلبه ، وألا يكون قصده عرض الدنيا ، فقد ورد التحذير من ذلك .
 - ٢- والمبادرة إلى سماع الحديث فى بلده ، فإذا استوعبه رحل إلى أقرب البلاد إليه ، وإلى حيث الإسناد العالى ، فالرحلة من أشرف تقاليدهم منذ الصدر الأول .
 - ٣- والتزام الأخلاق الحسنة ، والعمل بما يمكنه من الفضائل الواردة فيما يتعلمه من الحديث .
 - ٤- وعدم الإثقال على شيوخه فى السماع حتى يضجرهم .
 - ٥- وأن يفيد زملاءه الطلاب بما يتيسر له من العلم ولا يكتمه عنهم ، فالنهي عن ذلك ثابت فى الكتاب والسنة .
 - ٦- وألا يستنكف أن يتلقى ممن هو دونه فى الرواية أو الدراية .
 - ٧- ثم يحسن به ألا يقتصر على مجرد السماع والرواية ، بل عليه أن يضم إليها الفهم والدراية ، بادئاً بالصحيحين ، ثم السنن الأربعة ، ثم صحيحى ابن خزيمة وابن حبان ، ثم السنن الكبرى للبيهقى ، ثم مسند أحمد ، ثم الكتب الجامعة المؤلفة فى أحاديث الأحكام وأهمها موطأ مالك ، ثم كتب الرجال والتراجم ، وما يتصل بها .
- وفى كتاب الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) (الجامع لأدب الشيخ والسامع) بيان لما يجب على طلاب علم الحديث وسامعيه من أدب.

انظر : أدب المحدثين .

٣-آدابُ المُحدِّثين

- هى جملة من الأخلاق والتقاليد ينبغى للمحدث مراعاتها.
- ا - منها ألا يحدث إلا إذا بلغ من السن حد النضج ، وأن يُمسك فى الشيخوخة إذا خشى الاختلاط . وحد بعضهم ذلك بألا يحدث وهو دون الأربعين فإذا بلغ الثمانين استحب له أن يمسك . ونوقش بأن أقواماً حدثوا قبل الأربعين بل قبل الثلاثين ؛ منهم مالك بن أنس (١٧٩ هـ) ، وأن جماعة حدثوا بعد الثمانين ؛ منهم أنس بن مالك وسهل بن سعد الصحابيَّان رضى الله عنهما .
- ب - ومنها ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه سناً أو سماعاً ، بل يحيل عليه ويرشد إليه ، فالدين النصيحة .
- ج - ومنها أن يكون : حسن الأخلاق صحيح النية فى نشر التعليم والإخلاص فيه .
- د - ومنها أن يكون فى مجلس التحديث على أكمل الهيئات ، كما كان مالك ، يرحمه الله ، إذا حضر مجلس التحديث تطهر وتطيب، ولبس أحسن ثيابه ، وعلاه الوقار والهيبة ، وزجر من يرفع صوته .
- هـ - ومنها أن يثنى على شيوخه ، كما كان عطاء يقول : حدثنى الحبر البحر ابنُ عباس، وكان وكيع يقول : حدثنى سفيان الثورى أمير المؤمنين فى الحديث .

وقد ألف الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) فى ذلك كتاباً سماه "الجامع لأدب الشيخ السامع".

انظر : أدب طالب الحديث ، اختلاط ، محدث .

٤- أثر:

لغة : العلامة أو بقية الشيء .

واصطلاحاً : يستعمل مرادفاً للحديث فى كلا معنييه ، وأولهما خاص وهو ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو وصف . والآخر عام ويشمل مع المعنى السابق ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم ونحوها . ويستعمل مرادفاً للخبر فى مقابل المعنى الخاص للحديث : فيكون الحديث هو ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - خاصة ، ويكون الخبر والأثر ما جاء عن غيره - صلى الله عليه وسلم - من الصحابة أو التابعين .

ويستعمله فقهاء خراسان فى معنى خاص بهم ؛ فهو عندهم ما يروى عن الصحابة - رضى الله عنهم - موقوفاً عليهم .

انظر : حديث ، خبر ، موقوف .

٥- إجازة :

لغة : الإباحة والإمضاء والإذن .

- واصطلاحاً :** إذن من الشيخ فى رواية أحاديثه لفظاً أو كتابة .
وأركانها أربعة : المجيز ، والمجاز له ، والمجاز به ، ولفظ الإجازة .
ولها صور كثيرة بلغ بها بعضهم بحسب الواقع إلى تسعة ، منها :
١- أن يجيز لطالب معين كتاباً معيناً أو كتباً معينة ، مثل أن يقول لبعض تلاميذه : أجزت لك رواية كتاب البخارى ، أو موطأ مالك وصحيح مسلم مثلاً .
٢- وأن يجيز لطالب معين جميع مسموعاته من كتب وأجزاء حديثية ، ولا يبين ذلك على وجه التحديد كقوله : أجزت لك جميع مسموعاتى .
٣- أن يجيز لغير معين بلفظ العموم مثل أن يقول : أجزت لجميع المسلمين ، أو كل أحد من أهل زمانى ، أو لطلبة العلم أن يروى مروياتى .
٤- أن يجيز الشيخ لشخص مجهول أو مجموعة أشخاص مجهولين .
وبالرغم من اختلاف العلماء فى جواز الرواية لما تلقاه المرء عن طريق الإجازة ، فهناك إجماع بين أهل العلم على وجوب العمل بما صح منها . وهى تتفاوت قوة وضعفاً ، وكلما كانت أبعد عن الجهالة فى المجاز له أو المجاز به كانت أقرب إلى القبول .
انظر : أداء ، تحمل .

٦- أجزاء :

لفظة : جمع جزء
واصطلاحاً : هو تأليف يشتمل على الأحاديث المروية عن رجل

واحد من الصحابة ، أو من بعدهم ، أو جملة من الأحاديث المتصلة بموضوع واحد ، ومثاله كتاب السيوطى (٩١١هـ) : (جزء فى صلاة الضحى) .

٧- إختصاراتٌ ورُمُوزٌ:

هى أحرف أو عبارات أو رموز عبر بها المحدثون عما يكثّر تداوله من مصطلحاتهم ، للاختصار .

* منها قولهم : ثنا ، ودثنا ، ونا بمعنى حدثنا .

* وأنا ، وأرنا ، وأخنا بمعنى أخبرنا وأنبأنا .

* وثنى ودثنى بمعنى حدثنى .

ومنها الحرف (ح) بين الإسنادين دالاً على التحول من إسناد إلى آخر ، وقيل هى عبارة عن " الحائل " بين الإسنادين ، وقيل : بل هى اختصار لقولهم : " الحديث " أى هذا حديث غير سابقه . وقد نبه ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) إلى أن بعض المشتغلين يتوهم أنها (خاء) معجمة بمعنى : هذا إسناد آخر ، ثم قال : والمشهور هو الأول - أى التحول - بل حكى بعضهم الإجماع عليه .

ومنها قولهم : متفق عليه أو رواه الشيخان : بمعنى : رواه البخارى ومسلم فى صحيحهما .

وقولهم : الأئمة الخمسة ، يقصدون البخارى ومسلماً وأبا داود والترمذى والنسائى .

وقولهم : فى الصحيحين ، يقصدون صحيحى البخارى ومسلم .

وقولهم : السنن الأربعة ، يقصدون سنن أبي داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ويرمز لها بالرمز " ع " أو الرقم : ٤
ومنه رواه الستة بمعنى : أصحاب الصحيحين والسنن الأربعة ويرمز لهم بـ " ع " . ورواه الجماعة بمعنى : رواه الستة تماماً .

وهذه الاختصارات شبيهة بما شاع فى عصرنا باسم " أبرقيشن " وهى غير اختصار متن الحديث بحذف جزء منه لا يتعلق بالمقصود كما يفعل البخارى كثيراً فى صحيحه ، بخلاف مسلم — رضى الله عنهما — فطريقته إيراد الحديث كاملاً فى موضع واحد من صحيحه .

٨- اختلاط :

لغَةً : فساد العقل ، يقال اختلط فلان : فسد عقله .

واصطلاحاً : فساد عقل الراوى ، أو عدم انتظام أقواله ، بسبب خرف ، أو عمى ، أو احتراق كتب ، أو نحو ذلك .

١- وممن اختلط بسبب الخرف (كبر السن) : عطاء بن السائب الثقفى الكوفى (١٣٦هـ) .

٢- وممن اختلط بسبب ذهاب البصر عبد الرزاق بن همام الصنعانى (٢١١هـ) .

٣- وممن اختلط بسبب احتراق كتبه عبد الله بن لهيعة القاضى المصرى (١٧٤هـ) .

وكان المحدثون يحرصون على تعيين تاريخ الرواية
عمن اختلط.
ومن أمثلة الاختلاط بسبب النسيان سهيل بن صالح عن أبيه
عن ابن لهيعة .

٩- أداء :

هو رواية الشيخ لتلاميذه ما سبق أن تحمله من الحديث ،
بإحدى طرق التحمل .
وتتناسب الصيغة التي تستخدم فى الأداء والرواية مع
الطريقة التى تم بها التحمل والأخذ ، فمثلا من تحمل بالسماع من
لفظ الشيخ يؤدى بلفظ : سمعت ؛ أو سمعنا إن شاركه غيره ، وكذا
بلفظ حدثنى أو حدثنا . ومن تحمل بطريقة العرض على الشيخ
يقول عند الأداء : قرأت أو قرئ على فلان وأنا أسمع ، وله أن يقول :
حدثنا فلان قراءةً عليه

انظر : تحمل .

١٠- إدراج :

هو أن يذكر الراوى فى الحديث كلاماً لنفسه أو لغيره ،
فيرويه من يأتى بعده متصلاً بالحديث ، فيتوهم أنه منه ، وهو
قسمان :

١- إدراج المتن وله ثلاث حالات :

أ - أن يقع فى أول المتن ومثاله حديث أبى هريرة : (قال

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب
من النار) - ف " أسبغوا الوضوء " ، من قول أبي هريرة ،
والباقي مرفوع .

ب - أن يقع في وسطه ومثاله : حديث عائشة في البخاري " كان
النبي صلى الله عليه وسلم يتحنَّثُ في غار حراء - وهو التعبد -
الليالي ذوات العدد . "

ج - أن يقع في آخره ، ومثاله حديث أبي هريرة مرفوعاً :
للعبد المملوك أجران - والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله
والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك " أخرجه البخاري ،
فقوله : والذي نفسى بيده ، وما بعده من كلام أبي هريرة .

٢ - وإدراج الإسناد ، وله ثلاث حالات أيضاً :

أ - أن يكون عند الراوى متنان مختلفان بإسنادين مختلفين
فيرويهما بأحدهما ، مثل رواية سعيد بن أبي مريم عن مالك عن
الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا
تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا ... الحديث ، أدرج
ابن أبي مريم (ولا تنافسوا) من متن آخر لمالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة : (إياكم والظن ... ولا تنافسوا
ولا تحاسدوا) . وليس في الأول (ولا تنافسوا) .

ب - أن يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم
راو فيجمع الكل على إسناد واحد ولا يبين الاختلاف .

ج - أن يكون المتن عند راوٍ لإطرفاً منه فإنه عنده بإسناد

آخر فيرويه راو عنه تاما بالإسناد الأول .

انظر : مرفوع

١١- أسبابُ ورُودِ الحديثِ (علم) :

علم يشبه " أسباب النزول " فى علوم القرآن ، أفرد به بعض المحدثين بالتأليف ، كالسيوطى (ت ٩١١هـ) وغيره .

ومن أوسع ما كتب فيه " البيان و التعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف " لإبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسينى (ت ١١٢٠هـ) الذى نشر محققا بمصر ، وفيه أن للحديث فى وروده وجهين : ماله سبب ، ومالا سبب له ، وأن الأول قد يذكر سببه ، فى الحديث نفسه كحديث نزول جبريل الذى رواه مسلم وفى آخره : " يا عمر : أتدرى من السائل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم " .

وقد لا يذكر السبب فى الحديث نفسه ، أو يذكر فى بعض طرقه دون بعض ، ومن هذا الأخير ما رواه الشيخان من حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه : " أفضل صلاة المرء فى بيته " فقد رواه ابن ماجة والترمذى فى " الشمائل " عن عبد الله بن سعد قال : سألت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أيهما أفضل الصلاة فى بيتى ، أو فى المسجد ؟ فقال : ألا ترى إلى بيتى ؟ ما أقربه من المسجد ! فلأن أصلى فى بيتى أحب إلى من أن أصلى فى المسجد ، إلا أن تكون صلاة مكتوبة " .

ومن الأول الحديث الصحيح المشهور الذي أخرجه الأئمة الستة وغيرهم عن عمر بن الخطاب (إنما الأعمال بالنيات... الحديث) دون تعرض لسببه . فقد نقل الحافظ السيوطي عن الزبير بن بكار أنه روى عن موسى بن محمد عن أبيه : قال : " لما قدم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — المدينة وعك أصحابه ، وقدم رجل تزوج امرأة كانت مهاجرة ، فجلس رسول الله — صلى الله عليه وسلم — على المنبر ، فقال : يا أيها الناس إنما الأعمال بالنيات ثلاثاً ، فمن كانت هجرته ... إلخ الحديث ، فلم يصرح النبي — صلى الله عليه وسلم — بالسبب ، ولكن ذكر السيوطي أن قصة هذا المهاجر رواها سعيد بن منصور في سننه على شرط الشيخين .

انظر: شرط .

١٢- إسناد = سند :

هو رفع الحديث إلى قائله ، فيقال : أسند الحديث إلى فلان ، بمعنى نسبه إليه .

ويستعمل الإسناد كثيراً بمعنى السند ، أي الطريق المؤدية إلى المتن ، فيقال : هذا إسناد متصل أو منقطع ، وهما من أوصاف السند .

انظر: سند ، متن .

١٣- أطراف :

لفظة : جمع طرف وهو نهاية الشيء .

واصطلاحاً : كتب الأطراف هي الكتب التي يذكر المؤلف فيها طرفاً من الحديث يدل عليه ، بحيث يكون معروفاً لا يلتبس بغيره من الأحاديث، ثم يجمع أسانيده إما مع التقيد بكتب مخصوصة مثل (تحفة الأشراف في معرفة الأطراف) للحافظ أبي الحجاج المزي (توفي سنة ٧٤٢هـ) فقد جمع أطراف الكتب الستة ، وهي الصحيحان و السنن الأربعة المشهورة . أو مع عدم التقيد بكتب مخصوصة .

وكتب الأطراف تشبه الفهارس الحديثية — وهي عظيمة الفائدة في التخريج ، ومعرفة طرق الأحاديث ، وبيان ما لكل راوٍ من مرويات .

انظر : تخريج .

١٤- اعتبار :

لفظة : الاختبار و العبرة والاعتداد بالشيء .

واصطلاحاً : البحث عما رواه الراوي ليتبين ما إذا كان قد انفرد به أولاً ، فإن لم يجدوا ثقة رواه غيره كان الحديث " فرداً مطلقاً أو : غريباً " . وإن وجدوا : فينظر إن اتفق معه في شيخه المباشر و من بعده كان ذلك " متابعاً تاماً " كأن يروي حماد بن سلمة حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ثم يوجد أنه

قد رواه ثقة آخر عن أيوب غير حماد بهذا الإسناد. وإن لم يوجد ذلك ينظر هل رواه ثقة آخر عن ابن سيرين غير أيوب ، فإن وجد كان ذلك " متابعة ناقصة " أو قاصرة ، وكذلك إذا رواه ثقة من طريق آخر عن أبي هريرة أو عن صحابي آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإلا فالحديث فرد غريب كما ذكرنا .

وهذا الغريب الفرد ، إن وجدوا حديثاً آخر يشاركه معناه عدوه " شاهداً " له . فهذا التتبع والاختبار لمعرفة المتابعات والشواهد هو الاعتبار .

ومثال ما اجتمعت فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد: ما رواه الشافعي في " الأم " عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال (الشهر تسعة وعشرون ... الحديث) فقد رواه البخاري أيضاً عن القعنبي عن مالك وتلك متابعة تامة : وله متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من طريق آخر ينتهي إلى ابن عمر . وروى شاهد بمعناه وإن خالفه في اللفظ عن أبي هريرة .

انظر : شاهد ، غريب ، فرد ، متابع .

١٥- إعلام : (مع الإجازة أو بدونها) :

لغة : الإخبار . واصطلاحاً : هو أن يعلمَ الشيخ تلميذه بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث من مروياته ، أو من سماعه من فلان ، مقتصرًا على ذلك .

وفى قبول الرواية به قولان : قول بالجواز ، وذهب إليه كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول ، كابن جريج (١٥٠هـ) واختاره

الرَّامَهُرْمُزِيُّ (٣٦٠هـ) ، وقول بعدم الجواز .
ويقول الطالب عند الأداء : أعلمني شيخى بكذا .
والإعلام هو الوجه السادس من وجوه تحمل الحديث .
أما الإعلام المصحوب بالإجازة فقد حكى القاضى عياض (٥٤٤هـ)
أنه لاختلاف بين العلماء فى وجوب العمل بما صح إسناده من
الأحاديث التى يتحملها المرء بطريق الإعلام .
انظر : تحمل ، أداء .

١٦- أفراد :

لفظة : جمع فرد وهو ما لا نظير له ، ويُجمع على أفراد.
واصطلاحاً : جمع فرد وهو الحديث الغريب مطلقاً أو نسبياً
وسياتى تعريفه .
ويطلق بمعنى لا يشاركه فيه الغريب ، وهو الحديث ينفرد به
أهل قطر ، وإن رواه منهم أكثر من واحد ، كما يقال تفرد به أهل
الشام أو العراق أو الحجاز أو نحو ذلك .
أما إذا تفرد به راوٍ واحد منهم فهو غريب .
وللحافظ الدارقطنى كتاب فى الأفراد قال ابن كثير : " إنه فى
مائة جزء ، ولم يسبق إلى نظيره ، جمعه الحافظ محمد بن طاهر
فى أطراف رتبه فيها . "
انظر : غريب ، أطراف .

١٧- أمثال الحديث :

الأمثال جمع مُثَل ، وهو فى اللغة : الشبيه و النظير ، والآية ، والعبرة ، و الصفة و الحال .

وقد جاء فى القرآن الكريم بهذه المعانى جميعا .

ثم نقل إلى القول السائر ، وما شبه فيه مضربه بمورده ؛ أى ما مثلت فيه حال حاضرة بحال سابقة لتوضيحها . و من المثل ما تشبه فيه الأمور المعقولة بالأشياء المحسوسة . فهذه أنواع ثلاثه جاءت فى الحديث النبوى .

وممن أفردھا بالتأليف أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرأْمَهْرُمُزى (٣٦٠هـ) فى كتابه (أمثال الحديث) ، وأبو هلال العسكرى وغيره ، كما قال الميدانى فى مقدمة " مجمع الأمثال " : " وأما الكلام النبوى من هذا الفن فقد صنف العسكرى فيه كتابا برأسه " ، وكذا أبو عروبة الحسين بن محمد الحرانى (٣١٨هـ) فى كتابه " الأمثال السائرة .. "

ومن أمثال الحديث - بمعنى القول السائر - قوله (صلى الله عليه وسلم) : " الناس معادن " - متفق عليه . ومنها بالمعنى الثانى - الحديث المتفق عليه عن ابن عباس الذى فيه أن من أمته - صلى الله عليه وسلم - سبعين ألفا يدخلون الجنة بغير حساب " فقام عكاشة بن - محصن فقال : ادع الله أن يجعلنى منهم فقال أنت منهم ، ثم قام رجل آخر فقال : ادع الله أن يجعلنى منهم ، فقال : سبقك بها عكاشة " يضرب مثلا فيمن يحاول شيئا سبقه غيره إليه .

ومن الأخير حديث أبى هريرة : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال : إن مثلى ومثل الأنبياء من قبلى كمثل رجل بنى بيتا ، فأحسنه وأجمله ، إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ، ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ، قال : أنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين . " رواه البخارى .

١٨-إملاءُ الحديث :

لغة :مصدر أملى أى قال القول فكتب عنه . و يقال :استملاه الكتاب : سألته أن يمليه عليه .

واصطلاحاً : إملاء المحدثين الحديث فى مجالس عامة كانوا يعقدونها لإفادة الطلاب و نشر العلم . وهو تقليد حسن جرى عليه السلف ، ثم انقطع بعد الحافظ ابن الصلاح (٦٤٣هـ) — كما قال السيوطى فى "التدريب " ، حتى افتتحه الحافظ العراقى المصرى سنة ٧٥٦هـ فأملى أربعمئة مجلس وبضعة عشر مجلسا إلى سنة موته (٨٠٦هـ) ، ثم أملى ولده إلى أن مات (٨٢٦هـ) ستمائة مجلس ونيفا ثم أملى شيخ الإسلام ابن حجر إلى أن مات (٨٥٢هـ) أكثر من ألف مجلس ، ثم درس خمس عشرة سنة ، فافتتحته أول سنة ٨٨٧ ، فأمليت ثمانين مجلسا ، ثم خمسين أخرى .

ومن أدايه :

أن يختار الشيخ الأحاديث المناسبة التى تنفع العامة كأحاديث

الزهد ومكارم الأخلاق .

وأن يجتنب الأحاديث المشتبهة كأحاديث الصفات ، لأنه لا يؤمن على العامة الخطأ والوقوع فى التشبيه و التجسيم .

وأن يجتنب الإسرائيليات وما وقع بين الصحابة من خلاف توقيا للفتنة .

وأن يتحقق الشيخ المولى من أحاديثه، فإن لم يتمكن من تخريجها استعان بغيره فى ذلك

وأن يختم مجلسه بشيء من طُرف الأشعار والنوادر كعادة السلف .

١٩-أمير المؤمنين (فى الحديث) :

هو أعلى وصف يطلق على العلماء بالحديث ، ويقصد به : من تبحر فى الحديث وعلومه ، روايتها ودرايتها ، وأحاط علمه بجميع الأحاديث المروية تقريبا ، وبرواتها جرحا وتعديلا، وبلغ فى ذلك أقصى ما يمكن بلوغه من الغايات العلمية .

وهو لقب عزيز نادر ، لم يظفر به إلا أفراد قلائل ، منهم الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) ، والإمام البخارى (ت٢٥٦هـ) ، والإمام الحافظ ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) المصرى المولد والنشأة والوفاة - رضى الله عنهم أجمعين .

وقد أفرد به بعض المحدثين بالتأليف ، ومن ذلك المنظومة التى نشرها الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى بمصر بعنوان " هدية

المغيث بأمراء المؤمنين فى الحديث " تضم الثلاثة المذكورين أنفا
وغيرهم .

٢٠- أنانة :

مصدر أنان أو أنن الحديث ، أى رواه بلفظ " أن " دون تصريح
بالتحديث أو الإخبار أو السماع .
وهى ، كصيغة العننة ، قد تفيد الاتصال وقد لاتفيده ،
والعبرة بالراوى ، ولذا أفردهما المحدثون بالذكر ؛ لبيان حقيقة
الأمر فيهما .
انظر : متصل ، عننة ، أداء .

٢١- بلاغات :

لغة : جمع بلاغ . يقال : بلغ الكتاب بلاغا وبلوغا : وصل .
واصطلاحاً : هى الأحاديث التى يذكرها أحد للرواة بقوله :
(بلغنى) عن فلان أنه قال . وشاع ذلك فى أحاديث يرويها الإمام
مالك بن أنس فى كتابه " الموطأ " ، وهى أحاديث سقط من أول
إسنادها راو أو أكثر ، ومن ثم فهى أحاديث معلقة عمن رويت
عنهم ، و الأصل فيها أنها ضعيفة ، لانقطاعها ولكن بالبحث تبين أن
جميع بلاغات الموطأ وردت متصلة الإسناد من طرق أخرى إلا
أربعة أحاديث معلومة لدى أهل هذا الشأن .
انظر : متصل ، معلق ، منقطع .

٢٢- تابعو التابعين :

التابعون : هم من لقي أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم

— من المسلمين ورووا الحديث عنهم ، وأتباع التابعين هم من لقوا التابعين ورووا الحديث عنهم .
وفى تزكيتهم جملةً رويت أحاديث ، منها الحديث الصحيح المشتهر: " خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم... " .
وقد عُنيتُ كتب الرجال والطبقات بإيراد أسمائهم وأحوالهم ومراتبهم في الرواية ، وما يتصل بذلك .
ومن أتباع التابعين الليث بن سعد المصري (ت ١٧٥ هـ) أدرك نيفاً وخمسين من التابعين ، وروى عن عدد منهم مثل نافع مولى ابن عمر ، وابن شهاب الزهري (٩٤ هـ) ويحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٤ هـ) ، وغيرهم . كما ذكره ابن حجر في كتاب أفرده له بعنوان " الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية " ، طبع بمصر .
انظر : تابعي ، صحابي ، طبقات

٢٢- تابعي:

لغة : منسوب إلى تابع اسم الفاعل من تبع ، أى اتبع ، وأطاع ، ووافق .
واصطلاحاً : من لقي صحابياً وروى عنه . وإن لم يصحبه ، ومات مسلماً . ولا يكفي مجرد رؤية الصحابي كما اكتفوا في الصحابي بروية النبي — صلى الله عليه وسلم ، إذ الفرق ظاهر . وقد اعتبرهم بعض المحدثين طبقة واحدة ، وقسمهم بعض

آخر إلى خمس عشرة طبقة .
ومن أعلى التابعين طبقة سعيد بن المسيب (٩٠ - ٩٢ هـ) ،
وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٩٨ هـ) ، وسليمان بن
يسار الهلالي (١٠٧ هـ) و القاسم بن محمد بن أبي بكر (١٠٦ هـ)
وعروة بن الزبير (٩٤ هـ) ، وخارجة بن زيد بن ثابت (١٠٠ هـ)
وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (٩٤ هـ) .

٢٤- تَجْرِيع :

لغة : مصدر جَرَّحَ ، وهو التأثير في الجسم بسيف
أو نحوه . والاسم الجرح - بالضم - وكثيرا ما يستعمل بالفتح في
المعاني ، كجرح فلان فلانا : سبه ، وجرح الحاكم الشاهد : أسقط
عدالته .

واصطلاحاً : رد الحافظ المتقن رواية الراوى لعلة قاذحة فيه أو
في روايته ، بسبب الفسق أو التدليس أو الكذب أو الشذوذ أو
نحوها .

ومراتب التجريح تتوالى تصاعديا ، فيبدأ بأدناها مما يلي أدنى
مراتب التعديل ، والثلاث الأولى منها يكتب حديث أصحابها
وينظر فيه للاعتبار ، وهى :

- ١- لين الحديث ، قال الدارقطنى : إذا قلت " لين الحديث " لم يكن
ساقطا ، و لكن مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة . ومثله :
مقارب الحديث ، ومضطرب ، وفيه مقال ، و ليس بذاك .
- ٢- ليس بالقوى : وهو دون لين الحديث .

- ٣-ضعيف الحديث : وهوأدنى من سابقه . وهذه الثلاثة ينظر فى حديثها ويعتبر به .
٤ -متروك الحديث : أو ذاهب .
٥ - كذاب : أو يكذب ، أو دجال ، أو وضاع ، أو يضع الحديث . وهذه الفئة وسابقتها لا يكتب حديثهما .
انظر : اعتبار ، تدليس ، تعديل ، شاذ ، ضعيف .

٢٥- تَحْرِيفٌ وَتَصْحِيفٌ :

التحريف لغة : التغيير والميل ، والتصحيح لغة : التغيير يقع فى الكلام فيتغير به المعنى المراد .
واصطلاحاً : الخطأ الواقع فى السند أو فى المتن : فى نقط الحروف ، أو فى تشكيلها ، أو فى تبادلها الأمكنة ، أو لمطلق التغيير كالزيادة عليها أو النقص منها . وهما يقعان فى المتن أو السند ، بسبب الخطأ فى الرواية أو فى السماع . فهما على هذا مترادفان .

فمما وقع فى المتن : ما حكى عن بعضهم أنه جمع طرق الحديث المشتهر (يا أبا عمير : ما فعل النغير ؟) ثم أملاه ما فعل البعير ؟ وهو تحريف (أو تصحيف) بصرى . ومن تحريف السمع أو تصحيفه - فى المتن أيضا - ما رواه ابن لهيعة بإسناده عن زيد بن ثابت (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - احتجم فى المسجد) وهو تصحيف صوابه : احتجر ، أى اتخذ حجرة للصلاة .

ومثالهـما فى السند بسبب البصر : العوام بن مـراجـم
(بالراء والجيم) صحفه بعضهم إلى (ابن مزاحم) بالزأى والحاء .
ومثال تصحيف السماع فى السند أيضا : عاصم الأحول رواه
بعضهم فقال : عن واصل الأحـدب .
هذا ، وقد فرق الحافظ ابن حجر بين التصحيف والتحريف ،
فجعل ما كان فيه التغيير بسبب النقط مع بقاء صورة الخط
تصحيفا ، وما كان فيه ذلك فى الشكل تحريفا . وهما من عيوب
الرواية التى يجب التحرز منها بدقة التقييد الضابط للكتب مع
السماع من العلماء المحققين ، وعدم الاقتصار على الصحف .
وقد ألف أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسـكرى (٢٨٣هـ)
فيهما كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) طبع
بمصر وله كذلك (تصحيفات المحدثين) طبع بمصر أيضا .

٢٦- تحمُّل :

هو أخذ التلميذ الحديث - أو الأحاديث - عن الشيخ بطريق من
طرق التلقى ، ولدى المحدثين عشر طرق للتلقى وأخذ الأحاديث عن
الشيوخ ، هى : السماع ، والعرض ، والكتابة مع الإجازة ، والكتابة ،
والمناولة مع الإجازة ، والإجازة ، والمناولة ، والإعلام ، والوصية ،
والوجادة .

انظر : سماع وما بعده من مصطلحات .

٢٧ - تَخْرِيج :

لغة : الإبراز والإظهار .

واصطلاحاً : عزو الأحاديث إلى مُخْرِجِيهَا في كتب أئمة الحديث كالجوامع والسنن والمسانيد .

ولا يكون العزو إليها إلا بعد التفتيش عن حال الحديث وحال مخرجه . ولا يكتفى بالعزو إلى من ليس من أهله وإن جل ككبار المفسرين . وعرفه السخاوي فقال : هو إخراجُ المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيكات وسياقها ، من مرويات نفسه ، أو بعض شيوخه ، أو أقرانه ونحوها ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان الموافقة وعدمها . وعرفه بعض المعاصرين بقوله : هو نقل الحديث بسنده من الكتب المعتمدة ، وبيان صحته أو غيرها .

٢٨ - تَدْلِيس :

لغة : الإخفاء والخديعة ، وأصله من الدلس وهو الظلمة . يقال : دلّسَ البائعُ ، أى كتم عيب السلعة .

واصطلاحاً : هو رواية تُوهَمُ غيرَ الواقع . وأكثرها شيوعاً نوعان :

الأول : تدليس الإسناد ، وهو أن يروى عمن لقيه وسمع منه أو لقيه ولم يسمع منه ، أو عمن عاصره ولم يلقه ، ما لم يسمع منهم ، بلفظ يوهم السماع ، مثل « قال فلان » أو « عن فلان » . أما

إذا صرح بالسمع فى هذه الحالة فهو كذب لا تدليس.
وقد وقع هذا النوع من سفيان الثورى (١٦١هـ) وابن عيينة (١٧هـ) فى بعض حديثهما، ومن غيرهم أيضا، ولكنهما لا يدلسان إلا عن ثقة. ويشتد بعض العلماء فى إنكار التدليس، فيجرحون من عرف به ويردون روايته مطلقا ولو صرح بالسمع، واختار آخرون التفصيل بين ما صرح فيه بالسمع فيقبل وبين ما أتى فيه بلفظ محتمل فيرد.

والآخر: تدليس الشيوخ، وهو أن يأتى باسم شيخه أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره. وأشنع أن يكون الشيخ غير ثقة فيدلسه لئلا يعرف حاله، أو ليوهم أنه رجل آخر من الثقات.

وللتدليس أنواع أخرى. وقد ألف الحافظ ابن حجر فيه رسالة بعنوان: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، طبعت بمصر وغيرها.

٢٩- تعديـل :

لغة: التقويم والتزكية والتسوية، يقال عدل الحكم أقامه، وعدل الرجل زكاه، وعدل الميزان سواه.

واصطلاحاً: وصف الراوى بما يقتضى قبول روايته.
ومراتب التعديل التى وضعها أئمة هذا الشأن هى على الترتيب التنازلى كما يلى:
(١) كل عبارة دخل فيها أفعل التفضيل أو ما يشبهه، مثل أثبت

الناس ، وأوثق الناس وإليه المنتهى فى التثبيت . ومنه قول
حسان بن هشام فى شيخه ابن سيرين : حدثنى أصدق من أدركت
من البشر .
(٢) ما كرر فيه لفظ التعديل بعينه أو بمعناه ، كقولهم : ثقة ،
أو ثقة ثبت .
(٣) ما أتى فيه لفظ التعديل القوى من غير تكرير ، كقولهم :
ثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو حجة .
(٤) ما أتى فيه لفظ للتعديل أدنى مما سبق كقولهم : صدوق ، أو
محله الصدق ، أو لا بأس به .
(٥) ما أتى فيه لفظ للتعديل أدنى من المراتب الأربعة السابقة
كقولهم : شيخ أو إلى الصدق ما هو ، أو جيد الحديث .
(٦) وأدنى المراتب ما يقال فيه : صالح الحديث أو صدوق إن شاء
الله ، أو صويلح .

انظر : تجريح .

٣- تقرير :

هو أحد أنواع المرويات التى تروى عن النبى - صلى الله عليه
وسلم- وهو أن يفعل أحد فعلا أو يقول قولاً بمحضر النبى - صلى
الله عليه وسلم - فيسكت ولا ينكره ، فيكون ذلك تقريراً لجوازه
ومشروعيته مطلقاً . ومثله أن يقع شئ بعيداً عنه - صلى الله عليه
وسلم - ثم يبلغه بطريق واضح فلا ينكره ، ومن ذلك ما روى من
أكل الضب على مائدته - صلى الله عليه وسلم - وإن لم يشارك فى
أكله .

انظر: حديث .

٣١- تقوى :

هى اجتناب الأعمال السيئة ، من شرك أو فسق أو بدعة ، وهى مما يدخل فى صفة العدالة المطلوبة فى الرواة .
انظر : عدل .

٣٢- ثقة :

لغة : هو المؤتمن فى أى شىء .
واصطلاحاً : الثقة هو العدل الضابط المؤتمن على الرواية.
وأشهر المصنفات فيه « كتاب الثقات » للعجلي (٢٦١ هـ)، و « كتاب الثقات » لابن حبان (٣٥٤ هـ) .
انظر : ضبط ، عدالة.

٣٣- جامع :

الجامع - ويجمع على جوامع - نوع من أنواع المؤلفات فى الحديث . تذكر فيه جميع أقسام الحديث الثمانية ، وهى :
١- العقائد : أصول علم التوحيد .
٢- الأحكام : ويراد بها الأحكام الفقهية ، وتعرف بالسنة .
٣- الرقاق : وهى الأحاديث المرفقة للقلوب .
٤- الآداب : وهى المتصلة بآداب السلوك ، كبر الوالدين ، وصلة الأقارب والجيران ، وحسن المعاملة مع الخلق .

- ٥- التفسير والتاريخ والمغازي .
٦- الشمائل : وهي أوصاف النبي - صلى الله عليه وسلم - الخلقية والخلقية .
٧- الفتن : هي أخبار أعلم الله نبيه أنها ستقع في الأمة في المستقبل كبعض الحروب والمعارك والبدع أو الميل إلى الدنيا ، ونحو ذلك .
٨- المناقب والمثالب : وهي الأخبار التي تدل على فضائل بعض الأمور والأشخاص ، ونقائص بعضها الآخر .
ومن أمثلته : الجامع الصحيح المسند للإمام البخاري ، وجامع الإمام الترمذي .

٣٤- جَيِّدٌ :

لغة : الحسن المقبول ، من الجودة - بالضم والفتح - يقال جاد العمل وجاد المتاع وجود فهو جيد ، وأجاد الرجل إجاداً أتي بالجيد من قول أو فعل .
واصطلاحاً : هو أقوى أنواع الحسن لذاته مما قصر عن مرتبة الصحيح . قال ابن حجر : " إن الجَهْبَذَ منهم - أي المحقق من المحدثين - لا يعدل عن صحيح إلى جيد ، إلا لنكته (أي فرق دقيق) ، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه رتبة الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بالصحة ، وكذا

القوى. ويرى بعض المحدثين - ومنهم ابن الصلاح والترمذى وغيرهما - أن الجيد يرادف الصحيح تماما لا مغايرة بينهما.
انظر : حسن لذاته ، صحيح .

٣٥- حافظ :

هو من ارتقى عن درجة المحدث ، فضم إلى أوصافه حفظ قدر كبير من الأحاديث لا يقل عن مائة ألف حديث ، مع المعرفة التامة بها أى برواتها وأسانيدها ومتونها .
وممن نال هذه الرتبة : الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربى المالكي (المتوفى ٥٤٣ هـ) صاحب (عارضة الأحوذى فى شرح سنن الترمذى) . والحافظ جلال الدين السيوطى (المتوفى ٩١١ هـ) الذى اشتهر بأنه حافظ مصر فى القرن التاسع الهجرى ، وصاحب المؤلفات الكثيرة فى الحديث كالجامعين الصغير والكبير و(قوت المغتذى على جامع الترمذى) وغيرها .

انظر : محدث .

٣٦- حاكم :

هو من أحاط علمه بمعظم الأحاديث المروية متونا وأسانيد ، مع المعرفة التامة بكل ما يتعلق بها من حيث الرواية والدراية، وهى رتبة تلى رتبة " أمير المؤمنين " فى الحديث .
وممن نال هذه الرتبة واشتهر بها الإمام أبو عبد الله بن البيهق

(ت ٤٠٥ هـ) المعروف بالحاكم ، صاحب " المستدرک علی الصحیحین " وغيره .

٣٧- حُجَّة :

هو من بلغ من المحدثين في الحفظ والاتقان والمعرفة درجة صار بها حُجَّةً في هذا الفن عند الخاص والعام ، وشهد له الناس بذلك .
وهي رتبة أعلى من رتبة الحافظ في الحفظ والمعرفة بالحديث وعلومه ودون الحاكم :

وممن نال هذه الرتبة : أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي (المتوفى ١٤٦ هـ) وأبو عروة معمر بن راشد البصري ، محدث اليمن وعالمها (المتوفى ١٥٤ هـ) .
انظر : حافظ ، حاكم .

٣٨- حديث :

لفظة : الجديد ، والكلام .

واصطلاحاً : ما نسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي ، أو خلقي .
وله معنى آخر عند المحدثين : يشمل إلى جانب المعنى السابق ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم .

غير أن المعنى الأول المقصور على ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - دون غيره هو الذى يتبادر إلى الأذهان عند إطلاق لفظ الحديث ؛ إذ هو الأصل وإن كان المعنى الثانى أشمل ، وهو الذى يتسنى على أساسه تقسيم الحديث إلى أنواعه المعروفة بحسب مصدره : أعنى المرفوع والموقوف والمقطوع .
انظر : مرفوع ، موقوف ، مقطوع .

٣٩ - حسن الإسناد :

يحكم المحدثون عادة على الحديث (سندا ومتنا) بأنه صحيح أو حسن وقد يقولون أحيانا : هو حسن الإسناد ، أو صحيح الإسناد . والمراد بحسن الإسناد أن رواته هم من رواة الحسن ، أى هم عدول ولكنهم لم يبلغوا جميعا تمام الضبط ليكونوا من رواة الصحيح ، وليس فيهم من هو فاحش الغلط أو قليل الضبط قلة بينة ليكونوا من رواة الضعيف .
وظاهر أن الحكم بالحسن مطلقا أقوى من حسن الإسناد وحده ، لأن الأخير يفيد أن الناقد لم يلتزم بحسن المتن ، فربما ظهرت فيه عيوب تضعفه وربما سلم منها .
انظر : صحيح ، حسن ، صحيح الإسناد .

٤٠- حسن صحيح (حديث) :
يقصد بهذا المصطلح أحد أمرين :
أولهما : أن يكون للحديث إسنادان ، هو صحيح بحسب أحدهما ، حسن بحسب الآخر .
والآخر : تردد الناقد في الحكم على الحديث بين الصحة والحسن ، لاسيما إذا لم يكن له إلا إسناد واحد .
ويكثر اجتماع الوصفين عند الترمذي ، وقد استظهر ابن كثير أن الترمذي يقصد باجتماع الوصفين رتبة بين الصحيح والحسن ، ورأى آخرون غير ذلك .

٤١- حسن لذاته :
هو الحديث الذي يتصل إسناده ، برواية عدل ، خفيف الضبط ، ويسلم من الشذوذ والعلّة ، ففيه كل شروط الصحيح إلا تمام الضبط ، والمراد بخفة الضبط قلته قلّة غير بينة ، بحيث لا يكون الراوي فاحش الغلط فينزل حديثه إلى الضعيف المنكر ، وليس تام الضبط فيرتفع إلى درجة الصحيح لذاته . والحسن والصحيح كلاهما حجة يعمل بها .
ومن أمثله ما رواه الترمذي في " السنن " عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا .) وقال : حديث حسن .
انظر : ضابط .

٤٢- حسن لغيره :

هو الحديث الضعيف الذى لم يشتد ضعفه ، وتوبع بمثله ، أى روى ما يوافقه من طريق لا يرقى إلى الصحة أو الحسن ولكنه ليس بالغ الضعيف ، أو من طريق قوى ، فإنه يرتفع بسبب ذلك من رتبة الضعيف المردود إلى الحسن المعمول به ، لكنه يسمى حسنا لغيره لأن الحسن ليس ذاتيا فيه ، وإنما حقه فى ذاته الضعيف .

غير أن ما ضعف من الأحاديث بسبب فسق الراوى ، أو ثبوت كذبه ، أو اتهامه بذلك ، فإنه لا ينفعه موافقة غيره له ، إذا كان الموافق مثله فى ذلك ، بل إن الحديث الذى يروى من طرق كثيرة لا يخلو كل منها من فاسق أو كذاب أو متهم بالكذب ، تشتد الريبة فيه بما يدعو إلى رد الحديث وتوهينه لا إلى قبوله وتقويته .

ومن مظان الحسن لغيره كتاب السنن لأبى داود ، حيث قال عنه: "ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بيئته ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ."

فهذا الأخير هو غالبا من الحسن لغيره إذا تابعه غيره أو شهد له . ومن أمثلته : ما رواه الترمذى وحسنه من طريق هشيم عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عازب مرفوعا : (إن حقا على المسلمين أن يفتسلوا يوم الجمعة ، وليمس أحداهم من طيب أهله ، فإن لم يجد فالماء له طيب .) ؛ فهشيم موصوف بالتدليس ولم يصرح هنا بالسماع ، لكن لما تابعه عند الترمذى أبو يحيى التميمي ،

وكان للمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري وغيره ، حكم له الترمذى بالحسن ؛ فهو حسن لغيره .

٤٣- خَبَرٌ :

لغة : النبأ ، وهو ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر لذاته .

واصطلاحاً : يستعمل مرادفاً للحديث فى كلا معنييه : وأولهما ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو وصف . والآخر ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - وما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم ونحوها .

ويستعمل أيضاً - عند بعض المحدثين - بمعنى ثالث فى مقابل المعنى الخاص للحديث : فيكون الحديث ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - خاصة ، والخبر هو ما جاء عن غيره - صلى الله عليه وسلم - من الصحابة أو التابعين .

انظر : حديث ، أثر .

٤٤- خَضْرَمَةٌ :

لغة : هى المشاركة فى أمرين معا .

واصطلاحاً : المخضرمون واحدٌهم مخضرمٌ - بفتح الراء - وهو من أدرك الجاهلية والإسلام ومات مسلماً ، لكنه لم ير النبى - صلى الله عليه وسلم - وصف بذلك لأنه متردد بين طبقتين لا

يدرى من أيهما هو، ولأنه انقطع عن الصحابة ، وإن عاصرهم ؛ لعدم رؤيته النبي صلى الله عليه وسلم . وعدهم مسلم بن الحجاج عشرين نفساً منهم سويد بن غفلة والأسود بن يزيد النخعي ، وأبو عثمان النهدي ، وأويس القرني .

انظر : صحابي ، تابعي .

٤٥- دراية (= الحديثُ درايةٌ - علم) :
لغة : إمعان النظر في الشيء والتفكير فيه، والمعرفة به .
واصطلاحاً : علم يعرف به حال الراوي والمروى من حيث القبول والرد .

ويطلق عليه : « علوم الحديث » و « مصطلح الحديث »
و « أصول الحديث » .

وأول من جمع مصطلحاته القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (٣٦٠هـ) في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والرواية" ، ثم ألف الكثيرون فيه بعده نثراً ونظماً .

٤٦- رجالُ الحديث (علم) :
لغة : جمع رجل وهو الذكر البالغ من بنى آدم .
واصطلاحاً : رواية الحديث رجالاً كانوا أو نساء ، وعلم الرجال هو العلم الذي يبين أحوال هؤلاء الرواة التي لها أثر في قبول مروياتهم أو ردها . وقد عني به علماء المسلمين ، فسجلوا أحوال الرواة وطبقاتهم وسائر ما يتصل بأهليتهم للرواية أو عدمها في مصنفات:

- ١- منها ما يختص بالصحابة، "كالاستيعاب" لابن عبد البر (٤٦٣هـ)، و"أسد الغابة" لابن الاثير (٦٣٠هـ)، والإصابة لابن حجر (٨٥٢هـ).
- ب- وما يختص برواة كتب مخصوصة "كالهداية والارشاد" للكلاباذي (٣١٨هـ) في رجال البخاري، "والكمال في أسماء الرجال" لعبد الغنى المقدسي (٦٠٠هـ) عن رجال الكتب الستة.
- ج- وما يختص بنوع من الرواة، ككتاب "الثقات" للعجلي (٢٦١هـ)، وكتاب الضعفاء "لابي جعفر العقيلي (٣٢٣هـ)، و"ميزان الاعتدال" للذهبي (٧٤٨هـ) فيمن جرحوا، ومثله "لسان الميزان" لابن حجر.
- د- وما يختص برواة بلد مخصوص، مثل "تاريخ بغداد" للخطيب (٤٦٣هـ).
- هـ- وما يتناول رواة الحديث بوجه عام؛ "كالتاريخ الكبير" للبخاري (٢٥٦هـ).
- و- ومنها ما عني بمعرفه مراتب الرواة وطبقاتهم وأشهرها "طبقات الواقدي" (٢٣٠هـ).
- انظر: تعديل، تجريح، مردود، مقبول.

٤٧- رَوَايَة - (= علم الحديث رَوَايَة) :
الرَوَايَة لغة : مصدر روى كرمى - أى تحمل الخبر ونقله .
واصطلاحاً : هى الإخبار أو هى الخبر نفسه .
وعلم الحديث رواية : علم يشتمل على نقل ما نُسِبَ إلى النبى —

صلى الله عليه وسلم - قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صفة .
وأول من دون فيه محمد بن شهاب الزهري (١٢٤هـ) في خلافة عمر
بن عبد العزيز بأمره - رضى الله عنهما .
ومن أمثلة كتب الرواية : الموطأ لمالك تلميذ الزهري ،
ومسند أحمد ، والصحيحان ، و السنن الأربعة ، وغيرها .

٤٨- رِوَايَةُ الْأَصَاغِرِ عَنِ الْأَكَابِرِ:

أن يروى الراوى عن من هو أكبر منه فى السن أو فى الأخذ عن
الشيوخ ، ومنها رواية الراوى عن أبيه ومن أمثلته رواية أبى
العشراء الدارمى عن أبيه . ورواية عمرو بن شعيب بن محمد بن
عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن أبيه عن جده على القول بأن
الضمير فى جده يرجع إلى شعيب و المقصود بالجد عبد الله بن
عمرو - رضى الله عن الجميع .
ويلتحق برواية الرجل عن أبيه عن جده رواية المرأة عن أمها عن
جدتها وهو نادر جداً ، ومنها ما رواه أبو داود فى سننه ، عن بNDAR،
ثنا عبد الحميد بن عبد الواحد ، قال حدثتني أم جنوب بنت نملة
عن أمها سويدة بنت جابر ، عن أمها عقلة بنت أسمر بن مضرس ،
عن أبيها أسمر بن مضرس، قال : أتيت النبی صلى الله عليه وسلم
فبأيعته فقال: " من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له " .
انظر : رواية الأكابر عن الأصاغر ، محدثات .

٤٩- رَوَايَةُ الْكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ:

هي أن يروى الكبير في القدر أو السن أو فيهما معا عن دونه فيهما أو في أحدهما . وهي قليلة وعكسها هو الكثير المعتاد ، ومنه رواية الأبناء عن الآباء كما سبق بيانه .

ومن أمثلتها ما في صحيح البخاري من رواية معاوية بن أبي سفيان عن مالك بن يخامر عن معاذ ، وهو بالشام ، في حديث " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق " .

قال ابن الصلاح : وقد روى العبادلة عن كعب الأحبار . وقد روى الزهري (١٢٤هـ) ويحيى بن سعيد الأنصاري (١٤٤هـ) عن مالك ، وهما من شيوخه .

وفائدة العناية بهذا النوع من الرواية رفع اللبس ، بمعرفة من الراوى ومن المروى عنه . وقد صح عن عائشة - رضي الله عنهما - : " أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نُنزل الناس منازلهم . " رواه مسلم في مقدمة الصحيح ، وأبو داود في السنن بخلاف قليل .

انظر : رواية الأصاغر عن الكاكر .

٥- رَوَايَةُ بِالْمَعْنَى :

هي أن يغير الراوى لفظ الحديث ، بوجه من الوجوه مع المحافظة على معناه .

وقد اختلف العلماء فيها بين القبول والرفض ، والصحيح أنها

جائزة للعالم الذى لا يخل بشيء من المقصود لتمكنه من اللغة. قال ابن حجر. "وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير، والأكثر على الجواز"، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربية أولى، ولاشك أن إيراد الحديث بلفظه أولى من التصرف فيه.

ولكن ينبغى للراوى بالمعنى أن يقول عقيبته : أو كما قال ، أو نحو ذلك من الألفاظ ؛ خوفا من الزلل . وقد كان كثير من الصحابة يفعلون ذلك ، وهم أعلم الناس بالكلام .

٥١- رَوَايَةُ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ :

لَفْظُ : السَّابِقِ اسم فاعل - من السبق - بمعنى التقدم ، واللاحق اسم فاعل من لحق به لحقا ولحاقا : أدركه ، ولحق به لحوقا : لصق به .

واصطلاحاً: أن يشترك اثنان فى الرواية عن شيخ تباعد ما بين وفاتيهما . ومن فوائد معرفته تقرير حلاوة علو الإسناد فى القلوب . وذلك لأنه إذا اشترك راويان فى الأخذ عن شيخ ، وعلم تقدم الوفاة لأحدهما على الآخر ، يثبت العلو لمقدم الوفاة .

مثاله : محمد بن إسحاق السراج ولد (٢١٦هـ) وتوفى (٣١٣هـ) وعاش ٩٧ سنة ، واشترك فى الرواية عنه البخارى ، والخفاف ، فتوفى البخارى (٢٥٦هـ) وتوفى أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف (٣٩٤هـ) ، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر .

ومن المصنفات فيه : « كتاب السابق واللاحق » . للخطيب البغدادي.

انظر : عالٍ ونازل.

٥٢-زيادة الثقة :

لغة : الزيادة ضد النقص ، والثقة : المؤتمن على الرواية وغيرها .

واصطلاحاً : أن يروى الراوى ، المتصف بالعدالة والضبط ، حديثاً روى من طريق آخر أو أكثر من الثقات أيضاً ، عن شيخ واحد ، مع زيادة فيه يتفرد بها دون سائر الرواة .

وحكم هذه الزيادة عند جمهور المحدثين والفقهاء القبول مطلقاً ، سواء أوقعت ممن رواه مرة ناقصاً أم من غيره ، وسواء اتحد مجلس السماع أم تعدد ، وسواء تعلق بالزيادة حكم شرعى أم لا ، وسواء وقعت الزيادة فى المتن أم فى السند ، اعتماداً على أن رواية الثقة مقبولة كما لو تفرد بالحديث كله .

وقيد بعضهم القبول ببعض الشروط المشار إليها آنفاً ، كما رفض بعض آخر قبول الزيادة مطلقاً .

وفصل الحافظ ابن حجر بين أن تخالف هذه الزيادة رواية من هو أوثق فتزد - بسبب " الشذوذ " أى مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه - وبين ألا تنافى فيها فتقبل ، لأنها عندئذ فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة ، واجتهد فى الدفاع عن هذا الرأى فى " شرح النخبة " . كما اجتهد ابن حزم فى " الفصل " فى الدفاع عن رأى الجمهور .

ومن أمثلة هذه الزيادة حديث : " جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً " . تفرد أبو مالك الأشجعى بزيادة على هذا النحو : وتربتها طهوراً " عن ربيع بن حراش عن حذيفة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - رواه مسلم وغيره .

انظر : ثقة ، شاذ ، منكر ، سماع .

٥٣- سَمَاع :

لغة : سَمِعَ الصوتَ سَمْعاً وَسَمَاعاً : أدركه بالأذن ، ويجمع سمع على أسماع ، وسماع على سماعات .
واصطلاحاً : سماع الحديث من الشيوخ . على وجه التحمل ، ليؤديه السامع فيما بعد لغيره . وهذا النوع هو أرفع أقسام تحمل الحديث أخذاً من لفظ الشيخ وإملائه . وفى سن السماع خلاف : فقال جماعة : يستحب أن يبتدئ سماع الحديث بعد ثلاثين سنة ، وقيل بعد عشرين . وحدد الجمهور : أول زمن السماع بخمس سنين ، وحجتهم ما رواه البخارى من حديث محمود بن الربيع قال : "عقلت من النبى - صلى الله عليه وسلم - مَجَّةٌ مجها فى وجهى من دلو وأنا ابن خمس سنين " . والصواب اعتبار التمييز؛ فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزاً صحيح السماع وإن لم يبلغ خمسا ، وإلا فلا .

انظر : أداء ، تحمل .

٥٤- سُنَّة :

لغة : السيرة والطريقة ، وسنة الله : حكمه وقضاؤه . ومن معانيه : الوجه .

وفى اصطلاحات المحدثين : تستعمل مرادفة للحديث . وتستعمل أيضا لديهم بمعنى أوسع من ذلك ، لتشمل : ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقى أو خُلُقى ، وكذا سيرته ومغازيه ، وسائر أحواله فى يقظته ومنامه ، وبعض أخباره قبل البعثة التى هى

برهان على أن الله - تعالى - كان يعده للرسالة .
وللسنة معان أخرى لدى علماء أصول الفقه ، والفقهاء ، وفى
لسان الشرع بوجه عام ، فهى عند الأصوليين : " ما أضيف إلى
النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير " . ولم
يدخلوا الصفات بنوعيتها . وهى عند الفقهاء : " الأمر المطلوب فى
الدين وليس فرضا أو واجبا ، أو هى ما يثاب على فعله ولا يعاقب
على تركه " .

وهى فى لسان الشرع بوجه عام تطلق على ما يقابل البدعة ، أى
" الأمر الثابت فى الدين فرضا كان أو غيره " ويتضح المقصود من
لفظ السنة بالسياق والقرائن .

انظر : حديث ، خبر ، أثر .

٥٥- سَنَدٌ = الإسناد :

السند لغة : ما يعتمد عليه .

وفى اصطلاح الحديثين : هو الطريق إلى المتن ، فالحديث عندهم
يشمل أمرين : أحدهما المتن ، وهو الأقوال أو الأمور المروية
نفسه . والآخر : السند وهو الطريق ، أى الرواة الذين من خلالهم
نصل إلى المتن ، مع العلاقة الحاصلة بينهم التى تدل على الاتصال
أو الانقطاع ، ومع الصيغ التى وقع بها الأداء كحدثنى أو سمعت
ونحوهما ، فالسند هو مجموع هذه الثلاثة التى يعتمد عليها

المحدثون فى الحكم على الحديث بالقبول أو الرد .

٥٦- شاذٌ (حديث) :

هو ما خالف فيه الراجح من هو أرجح منه ، والشذوذ لغة مطلق المخالفة .

وهو وصف يهبط بالحديث إلى درجة الضعيف ، فلا يعمل به . وهو غير المنكر ؛ لأن المنكر هو ما خالف فيه الراوى الضعيفُ الراوى الثقة أو الرواة الثقات ، وهو أيضا من المردود الذى لا يعمل به بل هو أولى بالرد من الشاذ .

انظر : منكر.

٥٧- شَاهِدٌ وَمُتَابِعٌ :

لَفْظٌ : الشاهد الحاضر ، ومن يؤدى الشهادة ، و الدليل ، وما يدركه الحس . والمتابع الموافق ، يقال : تابع فلانا على كذا ، وافقه عليه .

واصطلاحاً : عند جمهور المحدثين : المتابع هو الحديث الذى يوافق حديثاً آخر — كان يظن أنه فرد — فى متنه وفى إسناده كله ، بأن يتفق راوى الحديثين فى شيخهما المباشر وفى من بعده من رجال الإسناد حتى الصحابى ، وهى المتابعة التامة . أو لا يتفقا فى الشيخ ويتفقا فيما بعد ذلك أو بعضه ولو فى الصحابى . وهذه هى المتابعة الناقص.

وأما " الشاهد " فهو الحديث الذى يشبه حديثاً آخر ، كان يظن

أنه فرد في معناه أو في معناه ولفظه ، ولكنه من رواية صحابي آخر . فالمدار في التمييز بين المتابع والشاهد - عند الجمهور - على الإسناد. ومثال ذلك كله : مارواه الشافعي في "الأم" عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين)، فهذا الحديث - الذي ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك - وجد له متابع ؛ إذ رواه عبد الله بن مسلمة القعنبي باللفظ نفسه عن مالك كما أخرجه البخاري ، وهذه متابعة تامة . كما وجدت له متابعة ناقصة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر ، بلفظ : (فأكملوا ثلاثين) . ووجد له شاهد رواه النسائي عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمتن نفسه ، ورواه البخاري أيضا عن رواية أبي هريرة ، بلفظ : (فإن غمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) ؛ فالأول شاهد في اللفظ والمعنى ، والآخر شاهد في المعنى فحسب .

وقد عد بعض المحدثين الموافقة في اللفظ ولو من رواية صحابي آخر متابعة ، والموافقة في المعنى فقط من قبيل الشاهد ، وسوى البعض بينهما فعدهما مترادفين . قال ابن حجر : والأمر فيه سهل .

انظر : اعتبار ، فرد .

٥٨- شرط:

لغة : إلزام الشيء والتزامه فى أى أمر، أو الشئ الملتزم نفسه ، والجمع شروط .

واصطلاحاً : ما يلتزم به المحدث ، أى يلزم به نفسه ، من أمور، فى كتاب معين أو بوجه عام . وقد اختلف المحدثون فى تفسير المراد بشرط البخارى ومسلم ، لأنه لم ينقل عنهما تصريح بما التزمه من شروط ، وإنما تتبع الباحثون منهجها وطريقتهما فى الصحيحين فاستنبطوا منهما ما عدوه شرطاً لهما ، ووقع الاختلاف لاختلاف الأفهام فى ذلك الاستنباط .

١- ومن ذلك قول محمد بن طاهر المقدسى - فى كتابه " شروط الأئمة " :

" شرط البخارى ومسلم أن يخرجوا الجمع على ثقة نقلته - يعنى عدالة وضبطا - إلى الصحابى المشهور " . وهو يرى أن شرط الشيخين متحد .

ب - وقول الإمام الحازمى فى كتابه " شروط الأئمة " : " شرط البخارى أن يخرج ما اتصل سنده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه . ويشترط اللقاء ولومرة . وشرط مسلم أن يخرج أحاديث الطبقة الثانية . وهو لا يشترط اللقاء فى المعنعن ، و يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام : ما رواه الحفاظ المتقنون ، وما رواه المستورون المتوسطون فى الإتقان والحفظ ، وما رواه الضعفاء والمتروكون ، وأنه إذا فرغ من الأول أتبعه الثانى ، أما الثالث فلا يعرج عليه ."

انظر : الشيخان فى مصطلح " اختصارات ورموز " .

٥٩- شَمَائِل :

لغة : جمع شمال - بكسر أوله - وهو الخلق والطبع.
واصطلاحاً : يراد بها أوصاف النبي - صلى الله عليه وسلم - الخلقية والخلقية ، والأحاديث التي تتضمنها تسمى أحاديث الشَّمَائِل ، وقد عنى العلماء بجمعها وإفرادها بالتأليف ، لدلالاتها على عظمة خلقه - صلى الله عليه وسلم - وشهادتها لنبوته .
 ومن أحسن هذه المؤلفات « الشَّمَائِل المَحْمُودِيَّة » للإمام الترمذى صاحب السنن (المتوفى ٢٧٩هـ) ، وقد اختصرها وشرحها كثيرون ونشرت بمصر وغيرها .
 ومن أمثلتها ما ورد فى « شَمَائِل الترمذى » المذكورة عن الحسن بن على قال : " سألت خالى هند بن أبى هالة - وكان وصافاً - عن حلية النبى - صلى الله عليه وسلم - وأنا أشتهى أن يصف لى منها شيئاً أتعلق به ، فقال : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخماً مفخماً ، يتلألاً وجهه تلالؤ القمر " الحديث " . وهو من أطول أحاديث الشَّمَائِل وأجملها .
انظر : حديث .

٦٠- صَحَائِف :

لغة : جمع صحيفة ، وهى ما يكتب فيه من ورق ونحوه
واصطلاحاً : ما كتب فيه طائفة من الأحاديث ، ومن هذه الصحائف ما كتب فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم - مثل صحيفة سَمُرَةَ بنِ جُنْدُب (٦٠ هـ) ، كان قد جمع فيها أحاديث

كثيرة فى نسخة كبيرة ، ورثها عنه ابنه سليمان ورواها عنه .
يقول ابن سيرين : فى رسالة سَمُرَة إلى بنيه علم كثير .
ومنها "الصحيفة الصادقة" التى كتبها عبد الله بن عمرو ابن
العاص - رضى الله عنهما - ، وقد اشتملت على ألف حديث ، وهى
فى مسند أحمد بن حنبل ، وقد طبعت بمصر مفردة .

٦١- صحابة :

الصحابة : إما مصدر صحب كسمع ، وإما جمع صاحب ،
والصحابى منسوب إلى الصحابة والصحبة فى اللغة : الاجتماع
مطلقا ولوقصيرا ، وفى العرف الملازمة . والصحابى فى الاصطلاح
هو : من لقي النبى صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على
الإسلام . وجميع الصحابة عدول بتعديل الله ورسوله وإجماع
العلماء على ذلك .

وأكثر الصحابة حديثا ستة ، هم : أبو هريرة : روى ٥٣٧٤
حديثا . وابن عمر : روى ٢٦٣٠ حديثا . وأنس بن مالك : روى ٢٢٨٦
حديثا . وعائشة أم المؤمنين : روت ٢٢١٠ حديثا . وابن عباس :
روى ١٦٦٠ حديثا . وجابر بن عبد الله : روى ١٥٤٠ حديثا - رضى
الله عنهم أجمعين . ومن الكتب المختصة بأحوال الصحابة «
الاستيعاب » لابن عبد البر (٤٦٣ هـ) .

٦٢- صحيح أو صحيح لذاته (حديث) :

هو الحديث الذى اتصل سنده ، برواية العدل ، التام الضبط ، عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ، ولا مُعلّلاً .

ومن أمثله : ما أخرجه البخارى فى صحيحه ، قال : حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ، ولا تجسسوا ... إلخ الحديث . " فقد اجتمعت فيه كل شروط الصحة ، من اتصال السند إذ سمعه كل رواته من شيوخهم ، ولا تضره العنعنة فقد ثبت لقاء كل منهم لشيخه وأخذه عنه . ومن العدالة والضبط ، فكلهم عدول ضابطون بل أئمة مشهورون . وهو أيضاً سالم من الشذوذ ومن العلة .

انظر : متصل ، سند ، عدل ، ضابط ، شاذ ، مُعلّلاً .

٦٣- صحيح الإسناد :

هذا الحكم من نقاد الحديث يفيد أن الرواة الذين يضمهم الإسناد عدول ضابطون تمام الضبط وأنه متصل لا انقطاع فيه ، لكن المتن ينبغى أن يفحص فرما ظهر فيه شذوذ أو علة خفية تضعفه وربما سلم من ذلك ، وظاهر أن تصحيح الحديث مطلقاً أقوى من تصحيح إسناده فحسب . وممن اكتفى بالحكم على الإسناد وحده بالصحة الحافظ الهيثمى (ت ٨٠٧ هـ) فى " مجمع الزوائد " ولعل الوقت لم

يسعفه بفحص المتن فتحفظ ولم يطلق الحكم بالصحة ؛ خشية أن يظهر فى المتن علة فادحة.

انظر : حسن الإسناد ، صحيح .

٦٤- صحيح لغيره (حديث) :

هو الحديث الحسن لذاته ، الذى يكتسب وصف الصحة من انضمام غيره إليه فيتقوى به ، سواء كان الغير أقوى منه أو أقل، لكن التعدد يفيد قوة ، فينتقل من الحسن إلى الصحة ، ولكن إذا أطلق الصحيح أريد به الصحيح لذاته لا لغيره ، وكلاهما يعمل به، وكذا الحسن لذاته والحسن لغيره ، كلاهما يعمل به أيضا .
ومن أمثله : حديث محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " ، وذلك أن محمد بن علقمة من أهل الصدق والصلاح لكنه لم يكن من أهل الإتقان وتمام الضبط ، ولهذا اختلف فيه النقاد ، فحديثه حسن وليس بصحيح لذاته ، فلما انضم إلى ذلك أن الحديث نفسه روى من طريق آخر حكموا بكونه صحيحا لغيره .
انظر : ضابط ، متابعات ، شواهد .

٦٥- ضابط :

هو الراوى المتيقظ لما يرويه ، الحافظ له سواء اعتمد على ذاكرته أو كتابه ، العارف بما يحيل المعنى ويغيره إن حدث بالمعنى .

وقد يكون تامً الضبط : وهو أن يبلغ في الحفظ درجة الكمال أو ما يقاربها ، بحيث إذا قورنت مروياته بمرويات الثقات المتقنين وجدت موافقةً لهم ، ولا تضر المخالفة اليسيرة ، وحديث مثله صحيح إذا توفرت فيه شروط الصحة الأخرى .

وقد يكون خفيف الضبط بأن يقل ضبطه قلةً غير بينة ، ويعرف ذلك بالمقارنة المذكورة أيضاً ، وحديث مثله حسن لذاته إذا توفرت فيه كل شروط القبول الأخرى ، أما فاحش الغلط وهو من يقل ضبطه قلةً بينة وتُظهر المقارنة مخالفته الكثيرة للثقات فحديثه ضعيف منكر مردود لا يعمل به .

٦٦- طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ :

لغة : الطبقات جمع طبقة ، وهي الجماعة المتشابهون .
واصطلاحاً : الطبقة هي الجماعة من الناس اشتركوا في السن ولو تقريباً وفي الأخذ عن الشيوخ .
وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين .
فمن نظر إلى الصحابة باعتبار الصحبة ومعاصرة النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل الجميع طبقة واحدة .
ومن نظر إليهم باعتبارات أخرى ؛ كالسبق إلى الإسلام ، وشهود بدر ، والفتح ، والهجرة من مكة إلى المدينة ، ونحو ذلك ، جعلهم طبقات ، فمثلاً يعد أبو بكر من طبقة الصحابة ، ومن طبقة السابقين ، ومن طبقة المبشرين بالجنة ، ومن طبقة المهاجرين .

ومن اشترك معه فى وصف من هذه الأوصاف يكون معه من طبقته .

وعلى ذلك سار صاحب "الطبقات الكبرى" أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادى (٢٣٥هـ) .

انظر : " اختصارات ورموز "

٦٧- ضعيف (حديث) :

هو الحديث الذى فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول ، المذكورة فى الصحيح والحسن .

ويتفاوت ضعفه فمنه ما لا يجبر بموافقة غيره له ، ومنه ما ليس كذلك .

ويتنوع أنواعا كثيرة بحسب نوع ضعفه أو الشرط المفقود فيه : فمنه المنقطع والمعضل ، والمرسل ، والشاذ ، والمعل ، والموضوع ، وغيرها .

وقد أفرده الكثيرون بالتأليف قديما وحديثا .
ومن أمثلته حديث "الأذنان من الرأس" : فهو بكل طرقه ضعيف .

انظر : صحيح ، حسن .

٦٨- عال ونازل (صفة للإسناد) :

لغة : عال اسم فاعل من العلو ، ونازل اسم فاعل من النزول .

واصطلاحاً : الإسناد العالى هو الذى قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به الحديث نفسه . وأقسام العلو خمسة :

١- أحسنها القرب من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بإسناد

- صحيح ، ويسمي العلو المطلق .
- ٢- والقرب من إمام من أئمة الحديث كمالك أو ابن حنبل ، وإن كثر العدد بعد ذلك .
- ٣- والعلو بالنسبة لرواية الصحيحين أو أحدهما ، أو غيرهما من الكتب المعتمدة .
- ٤ - والعلو بتقدم وفاة الراوى عن شيخ عن وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ .
- ٥ - والعلو بتقدم السماع من الشيخ عن سماع راوٍ آخر من ذلك الشيخ .
- وفى القسم الثالث يقع ما سمي عندهم الموافقة ، و البديل ، والمساواة ، والمصافحة : فالموافقة : هى الوصول إلى شيخ أحد المصنفين بسند أقل عدداً من طريق ذلك المصنف .
- والبديل : الوصول إلى شيخ شيخه بطريق كذلك .
- والمساواة : استواء عدد السند من الراوى إلى آخره مع سند أحد المصنفين .
- والمصافحة : الاستواء مع تلميذ أحد المصنفين .
- وأما أقسام النزول فخمسة أيضا ، تعرف مما سبق .
- ٦٩- عَدْلٌ : هو الراوى المسلم ، البالغ ، السالم من أسباب الفسق ، ومما يُخل بالمرءة ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، حرا أو عبدا ، منفردا أو مع غيره .

انظر : فسق ، مروءة .

٧٠- عَرْض (= قِرَاءَةٌ عَلَى الشَّيْخِ) :
لَفْظٌ : مُصَدَّرُ عَرْضٍ ، يُقَالُ عَرَضَ الْكِتَابَ : قَرَأَهُ عَنْ ظَهْرِ
قَلْبٍ ، وَعَرَضَ الْكِتَابَ بِالْكِتَابِ : قَابَلَهُ بِهِ .
وَأَصْطِلَاحًا : الْقِرَاءَةُ عَلَى الْمَحْدُثِ . أَوْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَعَارِضَةِ
الطَّالِبِ الْأَصْلَ الْمَكْتُوبَ عَلَى شَيْخِهِ بِقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ . سَوَاءٌ كَانَ مِنْ
تَأْلِيفِ شَيْخِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الطَّالِبُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ،
وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى قِرَاءَةِ الطَّالِبِ مِنْ حَفْظِهِ عَلَى شَيْخِهِ ، وَقِرَاءَةِ
غَيْرِهِ وَهُوَ حَاضِرٌ . وَهِيَ إِحْدَى طَرِيقِ التَّحْمِيلِ ، وَتَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا
وَيَقُولُ الرَّوَايُ عِنْدَ الْأَدَاءِ : قَرَأْتُ أَوْ قَرِئْتُ عَلَى فُلَانٍ وَأَنَا أَسْمَعُ
فَأَقْرِبُهُ ، أَوْ أَخْبِرُنَا ، أَوْ حَدَّثْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ ، تَمَيِّيزًا لَهَا عَنِ السَّمَاعِ
مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ .
وَقَدْ عَقَدَ الْبُخَارِيُّ لِذَلِكَ بَابًا فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ
" بَابُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْمَحْدُثِ " . وَنَصَّ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ عَلَى
انْقِرَاضِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِهَا .
انْظُرْ : تَحْمِيلٌ ، أَدَاءٌ .

٧١- عَزِيزٌ :
هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ اثْنَانِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِهِ ، بِحَيْثُ لَا
يَقِلُّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَنْ ذَلِكَ ، وَلَا تَضُرُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا ، لِأَنَّ
الْعِبْرَةَ بِالْأَقْلَى لَا بِالْأَكْثَرِ .
... وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ : مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : " لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ
حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ " ، فَقَدْ رَوَاهُ

من الصحابة اثنان هما أنس وأبو هريرة، وعن أنس رواه اثنان أيضا، ثم رواه عن كل منهما جماعة .

٧٢- عنعنة :

مصدر عنعن الحديث، إذا رواه بلفظ " عن " من غير تصريح بالسماع أو التحديث أو الإخبار .
والحديث المَعْنَعْنُ - أى المروى بهذه الصيغة - يحتمل الاتصال وغيره ، حتى يقوم دليل على إيهما .

٧٣- غريب = فرد (غريب السند) :

هو الحديث الذى تفرد بروايته راو واحد ، وهو نوعان :
(أ) أولهما : الغريب المطلق ، وهو ما كان التفرد فيه فى أصل السند أى فى طرفه الذى فيه الصحابى ، بأن لا يرويه إلا صحابى واحد أو لا يرويه عن الصحابى إلا راو واحد .
ومن أمثلته : " حديث النهي عن بيع الولاء وهبته " ، فقد تفرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما ، ولفظه : " الولاء لحمة كلحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث " .

(ب) والآخر : الغريب النسبى ، وهو ما يقع التفرد فيه فى أثناء السند ، كأن تنفرد به عن بعض من رواه راو واحد فقط ولا يتابعه على روايته عنه غيره ، وهو معروف من رواية شيوخ

آخرين ، فيقال : تفرد به عن فلان فلان ، فهو تفرد بالنسبة لشيخ بعينه وليس تفردا مطلقا ، وذلك كأن يروى مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثا ، ثم لا يرويه عن مالك إلا واحد فقط ، مع أن الحديث قد رواه عن نافع شيخ مالك جماعة . فالحديث غريب بالنسبة إلى مالك ، فيقال : تفرد به عن مالك فلان هذا .
ويطلق المحدثون على الغريب لفظ الفرد ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الغرابة في أصل السند ، بأن تفرد به الصحابي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو تفرد به التابعي عن الصحابي .

٧٤- غريب المتن (حديث) :
هو الحديث الذي وقع في متنه لفظ غريب أو أكثر ، وقد أفردوه بالتأليف ، ومن أشهر وأنفع ما وضع في ذلك كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر " لمجد الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى ٦٠٦هـ) .

٧٥- فسق :
الفسق لغة : مطلق الخروج .
واصطلاحا : هو الخروج عن طاعة الله بارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة ، كمن قال الله - تعالى - فيه : " إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " نص المفسرون أنها نزلت في أحد المسلمين .

وهي من الصفات التي يجب تنزه الراوى عنها لتكتمل عدالته.

٧٦- فعل (من أفعال الرسول - صلى الله عليه وسلم) :
أن يكون متن الحديث فعلا أو حدثا قام به الرسول - صلى الله عليه وسلم - مثل : كان - صلى الله عليه وسلم - إذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين خفيفتين " وقد يجتمع الفعل والقول منه - صلى الله عليه وسلم - مثل حديث : " خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ "

٧٧- قدسى (حديث) :
هو ما ينسبُه النبى - صلى الله عليه وسلم - من الأحاديث إلى ربه - عز وجل - غير القرآن الكريم ، وقد يسمى إلهيا أو ربانيا .
ومن أمثله ما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " قال الله عز وجل : أنا عند ظنى عبدي بى وأنا معه حين يذكرنى ، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى وإن ذكرنى فى مَلاَئِكَتِهِ فى مَلاَئِكَتِهِ ، وإن تقرب منى شبرا تقربتُ إليه ذراعا ، وإن تقرب إلى ذراعا تقربتُ إليه باعا ... إلخ الحديث " .

٧٨- قول (من أقوال الرسول-صلى الله عليه وسلم) :
أن يكون متن الحديث ألفاظا نطق بها النبي - صلى الله عليه وسلم - كالحديث الذى رواه البخارى وغيره : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه . وهو من رواية عمرو بن الخطاب - رضى الله عنه .
انظر : حديث ، خبر .

٧٩- كتابة :
لغة : مصدر كتب ، وصناعة الكاتب .
وامتلاها : أن يكتب الشيخ بما يرويه من الأحاديث أو بعضها ، لحاضر أو غائب ، بنفسه ، أو غيره بأمره . وهى إحدى طرق التحمل وقد تسمى المكاتب ، وتكون إما مجردة عن الإجازة أو مقرونة بها ، فالأخيرة كالمنالاة المقرونة بالإجازة تجوز الرواية بها . والأولى اختلفوا فى جواز الرواية بها ؛ فمنعها قوم وأجازها كثيرون ، وهذا هو الصحيح المشهور عند المحدثين " ويوجد فى مصنفاتهم " كتب إلى فلان : قال حدثنى فلان " وهو معمول به عندهم معدود فى المتصل ، لأن الكتابة بالحديث تشعر بإجازة روايته ، ويكفى فى ذلك معرفة المكتوب إليه بخط الكاتب ، ويقول عند الأداء : أخبرنى فلان مكاتبه أو كتابة ، أو كتب إلى فلان .
ومن أمثلتها ما فى صحيح البخارى ، فى كتاب الأيمان

والنذور : " وكتب إلى محمد بن بشار ، " وليس فيه بالمكاتبة عن شيوخه غيره . وما في بعض مكاتبات الليث بن سعد ومالك من أحاديث .

انظر : إجازة ، أداء ، تعمل ، متصل .

٨-مُؤْتَلَفٌ وَمُخْتَلَفٌ:

لَفْظٌ : المؤتلف اسم فاعل من ائتلف ، يقال ائتلف القوم، اى اجتمعوا و توافقوا. والمختلف ضده .
واصطلاحاً : هو ما اتفقت فى الخط صورته ، واختلفت فى اللفظ صيغته ، من أسماء الرواة وأنسابهم . قال ابن الصلاح: هو فن جليل ، ومن لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره .
وقد ألف فيه ابن ماكولا (٤٨٧هـ) " كتاب الإكمال " والحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدي المصري (٤٠٩هـ) كتاب " المؤتلف والمختلف " . والحافظ الذهبي (٧٤٨هـ) : " المشتبه فى أسماء الرجال " والحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) : " تبصير المنتبه بتحرير المشتبه " ولعله أوفى ما كتب فى بابه .

ومن أمثلته فى الأسماء: سَلَامٌ وسَلَامٌ (الأول بتشديد اللام والثانى بتخفيفها) ، وعُمارة وعمارة (أحدهما بضم العين المهملة والآخر بكسرها مع تخفيف الميم فيهما) وفى الأنساب: العنسى

والعِيشَى ، والعِيسَى (كلها أوله عين مهملة مفتوحة ، والأول بإسكان النون و بالسین المهملة ، والثالث مثله إلا أنه بالباء الموحدة بدل النون — والثانى بإسكان الياء التحتيه المثناة و بالشين المعجمة) .

وعلاج هذا الاشتباه يكون بإتقان الأخذ عن الشيوخ لا مجرد الصحف، ثم الضبط والتحرى ، و استشارة المؤلفات المتخصصة عند الالتباس .

٨١- مَبْهَمَات :

لفظة : المبهم : ما يصعب إدراكه ، والغامض لا يتحدد المقصود منه .

واصطلاحاً : هو الغامض من أسماء الرواة ، أو من أسماء الرجال و النساء أو الأشياء الذين يرد ذكرهم فى متون بعض الأحاديث . وهذا إنما يستفاد علمه من روايه أخرى من طرق الحديث ، مثل حديث ابن عباس . رضى الله عنهما — " أن رجلاً قال يا رسول الله ، الحج كل عام ؟ " فهو الأقرع بن حابس كما جاء فى رواية أخرى . وأنفع أنواعه ما رفع إبهاما فى إسناد ، فكشف عن اسم الراوى كأن يقال :عن فلان عن أبيه أو جده أو رجل من أهل بلده أو نحو ذلك ، فيرد تحديد هذا المبهم عن طريق أخرى، فإذا هو ثقة أو ضعيف أو ممن ينظر فى أمره ، فينفع فى معرفة درجة الخبر فى القوة أو الضعف . أما ما بقى على إبهامه من رجال الإسناد فإنه ينزل بالحديث إلى درجة الضعف ، لأن شرط قبول الحديث عدالة راويه ، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فضلاً عن

عدالته ، فإن أبهم بلفظ التعديل ، كأن يقول : حدثني الثقة ، قبل على أصح القولين لدى المحدثين .

وقد اعتنى بهذا الفن ابن الأثير في أواخر كتابه " جامع الأصول " ، وممن ألف فيه الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصري (٤٠٩هـ) ، و الخطيب البغدادي ، وقد لخص النووي كتاب الخطيب في كتاب له طبع بمدينة ملتان بباكستان بعنوان " الاشارات إلى بيان أسماء المبهمات " .

انظر : ثقة ، ضعيف ، مجهول .

٨٢- متصل :

هو الحديث الذي لم يسقط من رواته أحد ، بأن يكون قد رواه كل تلميذ عن شيخه مباشرة .
ويقاله غير المتصل : وهو ما سقط من رواته واحد ، أو أكثر ، أو جاء بدون سند أصلا .
ومن غير المتصل : المعلق والمرسل ، والمنقطع والمعضل .
انظر مصطلحات : شيخ ، تلميذ ، معلق ، مرسل ، منقطع ، معضل ، سند .

٨٣- مُتَّفَقٌ وَمُفْتَرَقٌ :

لغة : متفق اسم فاعل من اتفق ، يقال : اتفق مع فلان : وافقه ، واتفقا : تقاربا واتحدا . والمفترق ضده .
وامصلاحاً : أن تتفق أسماء الرواة وأنسابهم وتفترق أشخاصهم . وله صور مختلفة منها :

أ - أن يتفق اثنان أو أكثر فى الاسم واسم الأب أيضا : ومن أمثلته " الخليل بن أحمد " يتفق فيه خمسة من الرجال : الخليل بن أحمد النحوى الفراهيدى البصرى الشهير (١٧٥هـ)، وأبو بشر المزنى البصرى أيضا (حوالى ١٧٣هـ) وأبو سعيد السجزي الفقيه الحنفى (٤٧٧هـ) وأبو سعيد البستى القاضى (الذى روى عنه البيهقى) المتوفى سنة ٤٥٥هـ، وأبو سعيد البستى أيضا الشافعى (٥٠٣هـ) .
ب - وأن يتفق اثنان أو أكثر فى الاسم واسم الأب و الجد : ومن ذلك " أحمد بن جعفر بن حمدان " يتفق فيه أربعة : القطيعى ، والبصرى ، و الدينورى ، و الطرسوسى .
والاقتان والافتراق باب واسع من أحوال الرجال - كما قال ابن كثير - كبير الأهمية كثير الشعب ، وهو يتحرر بالعمل الدائب والتنبه للفروق المميزة .

٨٤- مَتن :

المتن لغة : الظهر ، وما صلب وارتفع من الأرض .
واصطلاحا : ما ينتهى إليه السندُ من الكلام ، أى الأمر المروى نفسه، سواء كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً ، فالعبارات الدالة على ذلك هى المتن .

أما السندُ أو الإسنادُ فهو سلسلة الرواة الموصلة إليه ، ومجموعهما هو الحديث في اصطلاح المحدثين .

انظر : إسناد ، سند .

٨٥- متواتر :

هو الخبر الذي رواه جمعٌ ، كثيرٌ ، يحكمُ العقلُ باستحالة تواطئهم على الكذب أو حدوثه منهم اتفاقاً ، وقد رَووه عن مثلهم في كل طبقةٍ من الابتداء إلى الانتهاء ، وكان مُستندُ انتهائهم في ذلك الحسُّ من رؤية أو سماع أو نحوهما .

فإذا تخلف أيٌّ من هذه الشروط الخمسة كان الخبرُ أحاداً لا متواتراً . والمتواتر نوعان عند المحدثين :

(أ) أولهما : المتواتر اللفظي : وهو ما اتفق رواته في لفظه ومعناه كحديث : (مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) ، ولا يضر اختلافهم في اليسير من ألفاظه كرواية (مَنْ قَالَ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَلِجْ أَوْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) .

(ب) والآخر : المتواتر المعنوي : كأن تروى أحاديث كثيرة تشترك في إثبات أمر واحد وإن لم تتفق لفظاً ، مثل رفع اليدين في الدعاء ، فقد روى ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في

نحو مائة حديث ، في أحوال مختلفة ، لم يتواتر كل واحد منها على حدّته ، لكن القدر المشترك منها قد تواتر بحسب المعنى و المجموع .

انظر : أحاد ، فرد .

٨٦- مَجْهُول :

لفظة : اسم مفعول من جهل الشيء وبه : لم يعرفه .
واصطلاحاً : هو المجهول العين أو الحال من رواية الحديث .
وذلك أنه إذا سمي الراوى فى الإسناد خرج عن أن يكون مبهما .
أ - فإذا انفرد بالرواية عنه راو واحد كان " مجهول العين " وهو فى حكم المبهم ، إلا أن يوثقه غير من انفرد بالرواية عنه ، أو من انفرد عنه إن كان أهلا لذلك .

ب - أما إن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو " المجهول الحال " ، وقد يسمى " المستور " . وقد قبل روايته فريق بدون قيد ، وردها الجمهور مطلقا ، والتحقيق - فيما يرى الحافظ ابن حجر وآخرون - أن رواية المستور ، ونحوه مما فيه الاحتمال ، لا يطلق القول بردها ولا يقبولها ، بل هى موقوفة على استبانة حاله تعديلا أو تجريحا .

انظر : تجريح ، تعديل ، مبهم ، مهمل .

٨٧- مُشْتَفَلٌ :

هو المشتغل بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رواية

له ، ومعرفةً به ، وتأليفاً فيه ، ونقداً لمتونه وأسانيده ، وبما يتصل بذلك كله من العلوم . وهو وصف ينفرد به المشتغلون بالحديث على النحو المذكور ، بخلاف الفقهاء والمفسرين والأصوليين وإن عُنوا بالحديث استنباطاً للأحكام والقواعد منه ، واستدلالاً به ، ورجوعاً إليه ، فلا يُطلق على أى منهم - من هذه الحثيثة - أنه محدث .

وممن عرف بهذا الوصف الإمام محدث الشام - ووصف بالحفظ أيضاً - أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) صاحب " تاريخ دمشق " وغيره .

٨٨-مُحَدَّثَاتُ :

يشمل لقبُ المحدث " من عرف بالاشتغال بالحديث من النساء أيضاً ، وهن كثيرات في تاريخ هذا العلم . تأتي في مقدمتهن : ١ - أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - (٥٧هـ) قال الزهري : " لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلم جميع النساء ، لكان علم عائشة - رضى الله عنها - أفضل " .

٢ - ومنهن : التابعية عمرة بنت عبد الرحمن (٩٨ أو ١٠٦هـ) حدثت عن عائشة ، وأم سلمة ، ورافع بن خديج وغيرهم . وحدث عنها ابنها محمد ، وابن أختها القاضي أبو بكر بن حزم ، والإمام الزهري ، وغيرهم .

٣ - ومنهن كريمة المروزية (٤٦٣ هـ) : سمعت من زاهر بن أحمد السرخسي ، ومن أبي الهيثم محمد بن مكي الكشمي هني " صحيح

- البخارى " وحدثت به ، و كانت عالمة تضبط كتابها . سمع عنها جماعة منهم الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) .
- ٤ - وفاطمة بنت محمد البغدادي ، مُسَنِّدَةُ أَصْفَهَان ، أخذ عنها ضمن بضع و ثمانين شيخة له الحافظ ابن عساكر (٥٧١هـ) الدمشقي الملقب بحافظ الأمة .
- ٥ - شُهْدَةُ بِنْتُ المحدث أبي نصر أحمد بن الفرّج الدَّيْنُورِيّ ، مُسَنِّدَةُ العراق قعدت للحديث في القترن السادس الهجري ، وهي صاحبةُ الإسناد العالي ، وأخذ عنها العلم خلق كثير .
- ٦ - وفاطمة بنت الحسين بن الحسن بن فضْلُوَيْه : سمعت الخطيب (٤٦٣هـ) ، وابن المسلمة ، وغيرهما . وكانت واعظة لها رباط تجتمع فيه الزاهدات ، وقد سمع عليها ابن الجوزي "مسند الشافعي" وغيره .
- ٧ - وَأَمْنَةُ بِنْتُ عِفَّانَ العُذْرِيَّة (٦٥٦هـ) : سمع منها الحافظ شرف الدين الدَّمِيَّاطِيُّ المِصْرِيُّ ببغداد و الموصل ، كما أثبت هو في معجمه .
- ٨ - وفاطمة بنت محمد بن أحمد التَّنُّوْخِيَّةُ (ت ٧٧٨هـ) خاتمة المُسَنِّدِينَ في دمشق : كانت عالمة بالحديث ، أخذ عنها العلم جماعة منهم الحافظ ابن حجر .
- ٩ - وزوجة الحافظ الهيثمي ، وهي ابنة شيخه الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) : كانت تساعد زوجها في مراجعة كتب الحديث .
- ١٠ - وفي أهل عصرنا كثيرات من نساء المغرب العربي ، منهن

السيدة الشريفة فاطمة الزهراء بنت السيد محمد بن أحمد الإدريسى : كانت تحفظ القرآن بقراءاته ، وتحفظ كثيرا من كتب الفقه و الحديث ، ولها مع ذلك مشاركة فى بعض العلوم العصرية ، وتخرجت على أبيها و جدها .
انظر : رِجَالُ الْحَدِيثِ ، رِوَايَةُ الْأَصَاغِرِ عَنِ الْأَكْبَرِ ، مُحَدَّث .

٨٩- مَحْفُوظ :

لغة : اسم مفعول من حفظ الشيء : صانه .
وامصطلاحاً : هو الحديث الذى رواه الأوثق مخالفا للثقة ، وهو عكس الشاذ .

ومثاله : ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس (أن رجلا توفى على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : هل له أحد ، قالوا : لا إلا غلام هو أعتقه ، فجعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ميراثه له) .

وتابع ابن عيينه على وصله ابن جريج وغيره ، وخالفه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس . قال ابو حاتم (٣٥٤هـ) : المحفوظ حديث ابن عينية .

انظر : زيادة الثقة ، شاذ ، منكر .

٩٠- مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ (علم) :

لفظة : اسم فاعل من الاختلاف أى عدم الاتفاق أو عدم التساوى .

وامصطلاحاً : هو الحديث الذى يتعارض ظاهره مع نص شرعى آخر أو مع بعض القواعد الشرعية . وضده الحكم . وهو من أهم علوم الحديث وأدقها ، لكشفه عن المراد بالأحاديث ، ودفعه التعارض الموهوم بينها . وممن برعوا فيه : الإمام ابن قتيبة (٢٧٦هـ) فى كتابه (مختلف الحديث) ، والإمام الطحاوى المصرى (٣٢١هـ) فى كتابه (مشكل الآثار) ، والإمام ابن فورك (٤٠٤هـ) فى كتابه (مشكل الحديث وبيانه) وهى مطبوعة جميعا . ويقوم منهجه إجمالاً على أساسين :

١ - الجمع بين الحديثين ، أو الحديث و القاعدة الشرعية ، بما يرفع التعارض بينهما .

كحديث عائشة مثلاً " أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : يا أيها الناس عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا ... الحديث - متفق عليه . فالملال بمعنى الفتور محال على الله ، فلعل المراد : إن الله سبحانه - لا يفضب عليكم ولا يقطع ثوابه عنكم حتى تتركوا العمل وتزهّدوا فى سؤاله - كما قال ابن فورك ، أو أن (حتى) فى الحديث معناها (كى) أى إن الله لا يمل من العطاء كى يمل أحدكم ويعجز ، وهو معهود فى اللسان العربى كما قال القصرى .

٢ - والأساس الآخر : أنهم عند تعذر الجمع ، يقسمون النصوص

إلى نوعين :
أ - ما ظهر فيه كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا ، فيعمل بالأول ويترك الثاني .
ب - وما لم يظهر فيه النسخ ، فيعمدون إلى الترجيح ، بكثرة الرواة ، أو مزيد الحفظ ، أو نحوهما ، فيعملون بالراجح ويردون المرجوح وهو الشاذ أو المنكر ، فإن تساويا وتعذر الترجيح لم يعملوا بهما وحكما عليهما بالاضطراب والضعف .
انظر : شاذ ، مضطرب ، مقبول ومردود ، منكر ، ناسخ ومنسوخ .

٩١- مُدَبِّجٌ أو رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ :
لغة : المزين المنقط ، يقال : دَبَّجَ الْغَيْثُ الْأَرْضَ دَبْجًا ، إذا سقاها فأنبتت أزهارا مختلفة . ومنه الديباج : الحرير الخالص .
واصطلاحاً : هو رواية الأقران سنا وسندا ، كل منهم عن الآخر .
واكتفى الحاكم (٤٠٥ هـ) بالمقارنة في السند وإن تفاوتت الأسنان .
فمضى روى كل منهم عن الآخر سمي مدبجا ، كأبى هريرة وعائشة ، والزهرى (١٢٤ هـ) وعمر بن عبد العزيز (١٠١ هـ) ، ومالك والأوزاعي (١٥٧ هـ) ، وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني (٢٣٤ هـ) . أما إذا روى أحد الأقران فقط عن صاحبه ولم يرو الآخر عنه فليس بمدبج .
ومنه نوع طريف مقلوب في تدبيجه ، وإن لم يكن من المقلوب الضعيف ، كرواية مالك بن أنس عن سفيان الثوري (١٦١ هـ) عن عبد الملك بن جريج ، جاءت أيضا من رواية ابن جريج عن الثوري عن مالك .
انظر : مقلوب .

٩٢- مُرْسَل (حديث) :

هو الحديث الذى رواه التابعى ، عن النبى - صلى الله عليه وسلم .

ومن أمثلته : ما روى فى صحيح مسلم : " ... عن سعيد بن المسيب - رحمه الله - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المزابنة " . والمزابنة البيع الذى فيه غرر ، مثل بيع الرطب على رءوس النخل بالتمر .

وذلك لأن سعيد بن المسيب - رحمه الله - من التابعين ، وقد رفع هذا الحديث إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - دون ذكر الواسطة ، وهو الصحابى .

ومنه " مراسيل الصحابة " وهى الأحاديث التى يروىها بعض الصحابة عن أمور لم يشهدوها لصغر سن أو نحوه ، غير أنها تعد متصلة ، لأنهم رويها عن صحابة أيضا ، وجهالة الصحابى لاتضر ، فكلهم عدول .

وبعض المحدثين يستعمل المرسل فى مطلق الانقطاع وفاقا لاصطلاح الأصوليين والفقهاء .

انظر : مرفوع ، عدل ، متصل ، مجهول .

٩٣- مرفوع (حديث) :

هو ما أضيف إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - خاصة من الأحاديث دون غيره متصلا كان أو منقطعا ، صحيحا أو غير صحيح ، قولا كان أو فعلا أو تقريرا أو وصفا .

٩٤- مَرُوءَة :

آداب نفسانية تحمل صاحبها على تجنب ما يعاب ، وإن كان مباحاً . وذلك كبعض صفات الذنوب والمباحات التي تدل على دناءة ، وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص والأحوال .

٩٥- مُسْتَخْرَج

لغة : اسم مفعول من استخرج الشيء بمعنى استنبطه ، أو خلصه مما يحيط به ، أو طلب خروجه وظهوره .

وامتداداً : المستخرج نوع من كتب الحديث ، موضوعه أن يعتمد المحدث إلى كتاب من كتب الحديث المعتبرة فيخرج أحاديثه لنفسه ، بأسانيد من غير طريق صاحب الكتاب ، بحيث يلتقى معه في شيخه أو من فوقه .

مثال ذلك : المستخرج على الصحاح كالمستخرج على صحيح البخاري لأبي بكر الاسماعيلي ، ولأبي نعيم الاصبهاني . والمستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة الإسفراييني . وكذا مستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود السجستاني ، ومستخرج أبي على الطوسي على الترمذي . وغير ذلك .

انظر : عال ونازل .

٩٦- مُسْتَفِيض:

لَفْظَة : اسم فاعل من استفاض ، يقال : فاض الماء : كثر حتى سال .

واصطلاحاً: قيل هو المشهور . وقيل ما رواه ثلاثة فأكثر فى كل طبقة ، سمي بذلك لانتشاره .

انظر : مشهور.

٩٧- مُسَلَّسَل:

لَفْظَة : اسم مفعول من السَّلَسَلَة وهى اتصال الشئ بالشئ ، ومنه سَلَسَلَة الحديد .

واصطلاحاً : هو تَتَابُع رُواة الحديث ، أو رِوَايَتِهِ على وصف واحد .

وتتابع الرواة أعم من أن يكون قولياً أو فعلياً أو هما معا .
مثال الأول : قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ : "يا معاذ إني أحبك فقل فى دبر كل صلاة اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك " فإنه مسلسل بقول كل من الرواة لكل من أخذه عنه : وأنا أحبك فقل .

ومثال الثانى : قولُ أبى هريرة :شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ — صلى الله عليه وسلم — وقال : خلق الله الأرض يوم السبت والجبال يوم الأحد ، والشجر يوم الاثنين ، والمكروه يوم الثلاثاء ، والنور يوم الأربعاء ، والدواب يوم الخميس ، ز آدم يوم الجمعة — فإنه مسلسل بتشبيك كل واحد من رواة بيد من رواه عنه .

ومثال الثالث : حديث أنس " لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره " -- فإنه صلى الله عليه وسلم

بعد أن قاله لأنس قبض على لحيته الشريفة وقال : (أمنت بالقدر) ، وكذلك كان أنس يفعل بعد روايته للغير ، ومن روى عنه كذلك ، وهلم جرا .

وأما تتابع رواية الحديث على وصف فهو أعم من أن يكون صيغة من صيغ الأداء ، أو أمرا متعلقا بزمن الرواية ، أو مكانها ، أو تاريخها .

مثال الأول : أن يروى جميع الرواة الحديث بصيغة أنبأني أو حدثني .

ومثال الثاني : قول صلى الله عليه وسلم : قص الأظفار ، ونتف الإبط ، وحلق العانة يوم الخميس ، والغسل والطيب يوم الجمعة .

ومثال الثالث : الحديث المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم .

ومثال الرابع : الحديث المسلسل بالآخريّة ككون الراوى آخر من روى عن شيخه فيقول : أخبرنا فلان وأنا آخر من روى عنه .

انظر : مصافحة .

٩٨- مُسْنَدُ (بفتح النون) :

المسند وصف يطلق على الحديث ، وعلى الكتاب الذى يضم أحاديث مرتبة حسب روايتها من الصحابة .

وهو بالاطلاق الأول يعنى : الحديث المتصل السالم من الانقطاع ،

كما يعنى أحيانا : الذى يجمع الاتصال والرفع إلى النبى - صلى

الله عليه وسلم - خاصة .

وبالإطلاق الآخر يعنى : الكتاب الذى تُجمع فيه الأحاديث التى

رواها كل صحابي على حدة ، كمسند أحمد بن حنبل ، ومسند أبي يعلى ومسند البزار ، وغيرها .

انظر : مصنف .

٩٩- مُسْنِدُ (بكسر النون) :

هو الذى يروى الحديث بإسناده ، سواء كان له علم بما يرويه ومعرفة به ، أو لم يكن له إلا مجرد الرواية . وهذا الوصف للمحدث لا يراد به بيان درجته ، فكل محدث يتصف بكونه مُسْنِدًا ، ولو بلغ الكمال فى العلم . أما إن أريد به بيانُ الدرجة بين المحدثين فهو أدناها ، ويطلق على من لم يظفر بلقب أعلى كالمحدث و الحافظ وما فوقهما . وقد يقال : فلان مُسْنِدُ الشام أو مُسْنِدُ مصر إذا اشتهر أمره وصار مدارُ الإسناد عليه . وقد عُرف الحافظ أبو خلف عبدالمؤمن الدمياطى (ت ٧٠٥ هـ) بأنه مُسْنِدُ مصر .

١٠٠- مشهور (حديث) :

هو الحديث الذى رواه ثلاثة فأكثر عن مثلهم فى كل طبقة من طبقاته بحيث لم تجتمع فيه شروط المتواتر ، ولا تضر الزيادة على ثلاثة رواة فى بعض الطبقات ، فإن العبرة بالأقل . وإنما سُمى

مشهورا لشهرته ووضوحه وإن كان من قبيل الآحاد .
ومثاله ما أخرجه الشيخان عن أنس - رضى الله عنه -
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قَنَتَ شهرا يدعو على
جماعة - يعنى قبيلتى رِعْلٍ وَذُكْوَانَ . فقد روى عن أكثر من اثنين
فى كل طبقة من طبقاته .
وقد يُطلق المشهورُ - أو المشتَهَرُ - على الحديث الذى ذاع
وانتشر على ألسنة الناس بصرف النظر عن عدد رواته ، أو على
السنة طائفة خاصة كالنحاة أو الأصوليين .
وقد ألفت فى جميع ذلك كتب عديدة .

١.١- مُضْطَرَبٌ :

لغة : اسم فاعل من اضْطَرَبَ : تحرك على غير نظام . يقال :
اضطرب الأمر : اختل . واضطرب القوم : تباينوا واختلفوا .
واصطلاحاً : هو الحديث الذى وقع الاختلاف فى سنده أو متنه ،
على وجهين أو وجوه متساوية لا يمكن الترجيح بينها ، ومعلوم أنه
إذا ترجحت إحدى الروايات المختلفة ، بحفظ روايتها أو شدة ضبطه
أو كثرة صحبته للمروى عنه ، فهى الصحيحة المحفوظة ، والأخرى
أو الأخريات شاذة أو منكرة .
وهذا الاختلاف أو الاضطراب يوجب ضعف الحديث إلا فى

حالة واحدة وهى أن يقع الاختلاف فى اسم الراوى أو نسبته مثلاً ، ويكون الراوى ثقه فيحكم للحديث بالصحة ولا يضره هذا الاضطراب .

والاضطراب يقع فى المتن أو السند أو فيهما معا . فمثال الأول حديث البسمله فى الصلاة الذى أخرجه مسلم من رواية الوليدين مسلم عن الأوزاعى ، وصرح فيه بأنهم كانوا لا يذكرون البسمله . وقد أعله بعض المحدثين بالاضطراب .

ومثال المضطرب فى السند حديث أبى بكر : " أنه قال : يا رسول الله ، أراك شبت " قال : شيبتنى هود وأخواتها " ، فقد وصفه الدار قطنى بالاضطراب إذ لم يرو إلا من طريق أبى إسحق : وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه : فمنهم من رواه مرسلاً ، ومن من رواه موصولاً ، ومنهم من جعله من مسند أبى بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله عن مسند عائشة ، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض .

وأمثلة المضطرب كثيرة ، وقد ألف فيها الحافظ ابن حجر كتاباً سماه (المقترب فى بيان المضطرب) اعتمد فيه على (كتاب العلل) للدار قطنى .

انظر : شاذ ، محفوظ ، مختلف الحديث ، مُعَلَّ ، مقبول ومردود ، منكر .

١٠٢- مَعْجَم :

لغة : جمع مُعْجَم اسم مفعول من أعجم ، يقال : أعجم الكتاب والحرف : أزال إبهامه ، بالنقط والشكل .

واصطلاحاً : المعجم هو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الشيوخ ، أو البلدان أو القبائل مرتبة على حروف المعجم ، مثل معاجم الطبراني (٣٦٥هـ) الثلاثة : الكبير ، والأوسط ، والصغير .

١٠٣- مُعْضَلٌ (حديث) :

هو الحديث الذي سقط من إسناده اثنان على التوالي .
ومثاله : ما رواه الإمام مالك - رحمة الله - قال : " بلغني عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (للمملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق) ؛ فهو مُعْضَلٌ : لأن بين مالك وأبي هريرة اثنين ، وهو معلق أيضاً لأن هذين الراويين سقطا من أول السند .
انظر : منقطع .

١٠٤- مُعَلٌّ : (مُعَلَّل . مُعْلُول) :

العلة لغة : المرض ، واصطلاحاً هي سبب خفى غامض يقدر في صحة الحديث الذي ظاهره السلامة .
فالحديث المُعَلٌّ : هو الحديث الذي اطلع الناقد الخبير فيه على سبب خفى يقدر في صحته ، مع سلامته في ظاهر الأمر . ولا ينهض بذلك إلا الجهابذة من النقاد ؛ إذ هو من أدق علوم الحديث وأعوصها .

والطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث ، والنظر في

اختلاف رواته ، وفي ضبطهم وإتقانهم ، فيقع في نفس العارف بهذا الشأن أن الحديث مُعلٌّ ، فيحكم بعدم صحته ، أو يتردد فيتوقف فيه .

ومن أمثلته أن يروى الحديث مرفوعا من وجه ، وموقوفا من وجه آخر ، فيظن الموقوف مرفوعا أيضا ، حتى يكتشف أحد النقّاد وقفه ويعله بذلك ؛ كحديث أبي فروة يزيد بن محمد حدثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا : (من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء .) ذكر الحاكم علته ونبّه على وقفه ؛ وهى ما روى بإسناده عن وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال : سئل جابر فذكره .

١٠٥- معلق (حديث) :

هو الحديث الذى سقط من أول إسناده راو أو أكثر ، أو جاء بلا سند أصلا .

ومن أمثلته : ما رواه البخارى فى صحيحه : - عن الماجشون ، عن عبد الله بن فضل ، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " لا تُفاضِلُوا بين الأنبياء . " فهذا الإسناد قد سقط منه بعض الرواة فى أوله ، حيث إن البخارى لم يعاصر الماجشون .

انظر : سند وإسناد.

١.٦- مَقْبُولٌ وَمَرْدُودٌ :

لغة : مفعول من قبل الأمر : رضىه ، والخبر : صدقه .
والمردودُ ضده .

واصطلاحاً : المقبول هو ما اجتمعت فيه أوصاف توجب الأخذ به ، تتعلق بالرواية أو المرويات . وضده المرذود أو غير المقبول أو غير المعمول به .

فالمقبول من الرواية هو الثقة إجمالاً ، وعلى التفصيل : هو المسلم البالغ العاقل ، السالم من أسباب الفسق وما يخل بالمروءة ، الحافظ لما يرويه إن حدث من حفظه ، الفاهم لمعناه إن حدث بالمعنى . فإن اختل شرط مما ذكر ردت روايته ، كما يقول الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ) . والمقبول من الأحاديث هو المتواتر والصحيح والحسن ، أما الضعيف والموضوع بأنواعهما فمردودان ، دون خلاف فى الموضوع ، لأنه على الحقيقة ليس بحديث . وأما الضعيف فقد اختلفوا فيه : فردته طائفة مطلقاً ، بل حرموا روايته إلا مشفوعاً ببيان ضعفه . وقال آخرون تجوز روايته والعمل به فى فضائل الأعمال أى فى غير أحكام العقيدة والحلال والحرام ، ما لم يكن ضعفه ناشئاً عن فسق راويه أو كذبه فهو مردود باتفاق .

انظر : ، تجريح ، تعديل ، ثقة ، جيد ، صحيح ، ضعيف ، متواتر ، موضوع .

١.٧- مقطوع (حديث) :

هو ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم . وهو غير المنقطع ، فالانقطاع صفة للحديث باعتبار سنده إذ معناه أنه غير متصل الإسناد، أما المقطوع فهو وصف له باعتبار متنه أى أنه مضاف إلى بعض التابعين . وهذه التفرقة - وإن لم تستند إلى اللغة - قد استقر عليها اصطلاحُ المحدثين الذين كانوا فى أول الأمر يستعملون كل واحد من الاصطلاحين مكان الآخر . ومن أمثلته ما يروى عن الحسن البصرى : " ما من يوم ينشق فجره إلا وينادى ، يا ابن آدم ، أنا خلق جديد ، وعلى عملك شهيد ؛ فتزود منى ؛ فإننى لا أعود إلى يوم القيامة . "

انظر : منقطع ، موقوف

١.٨- مقلوب :

لغة : مفعول من قلب الشيء قلباً : جعل أعلاه أسفله أو يمينه شماله أو باطنه ظاهره . والكلام المقلوب : المصروف عن وجهه . واصطلاحاً : الحديث الذى يقع فيه اختلاف بالتقديم والتأخير ، فى سنده أو فى متنه ، على سبيل الخطأ أو العمد . فأما القلب فى الإسناد فقد يقع خطأ من بعض الرواة فى اسم راو أو نسبه ، كأن يقول : كعب بن مرة بدل مرة بن كعب ، وفيه ألف الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) " رفع الارتياح فى المقلوب من الأسماء والأنساب " .

وقد يقع عمداً حين يأتي بعض الضعفاء أو الوضاعين فيبدل اسم الراوى بغيره ليُرغب فيه المحدثين ، كأن يكون الحديث عن سالم بن عبد الله فيجعله عن نافع . أو يبدل السند بسند آخر ، كرواية النصيبى عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : (إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدأوهم بالسلام) ؛ فإنه مقلوب قلبه النصيبى ، وصوابه : عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، كما فى صحيح مسلم .

وقد يقع قلب الإسناد خطأ دون عمد ، أو عمداً بحسن نية كما فعل علماء بغداد مع البخارى إذ عمدوا إلى جملة من الأحاديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا لإسناد آخر ، وإسناده لمتن آخر ، ولئن جاز ذلك للاختبار فيجب أن يصحح القلب بمجرد انتهاء الحاجة إليه . ومثال مقلوب المتن حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - عن مسلم فى السبعة الذين يظلمهم الله فى ظل عرشه ، ففيه : " ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما ينفق شماله " فقد انقلب على أحد الرواة ، وصوابه : " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه " كما فى الصحيحين .

١٠٩- مَنْ لَا يَرْوِي عَنْهُ إِلَّا رَآوٍ وَاحِدٌ :

فى موضع آخر عرفنا الحديث الفرد ، الذى يتفرد به راو واحد . والتفرد هنا وصف للراوى الذى يتفرد وحده بالأخذ عن شيخه الذى لم يرو عنه أحد سواه .. وقد اهتم المحدثون بهذه الحال من أحوال الرواة التى هى أوسع

نطاقاً من التفرد برواية حديث واحد . وألف فيها الإمام مسلم صاحب الصحيح (٢٦١ هـ) كتاباً طبع — ضمن مجموع — بالهند . ومن أمثلة ذلك فى الصحابة : تفرد الإمام الشعبى بالرواية عن جماعة منهم عامر بن شهر .

وتفرد سعيد بن المسيب بالرواية عن أبيه وجماعة غيره من الصحابة . وتفرد قيس بن أبى حازم بالرواية عن أبيه وجماعة من الصحابة . وأما التابعون فقد تفرد الإمام مالك بالرواية عن نيف وعشرين تابعياً .

ومن لواحق هذا المبحث اختلافهم فى رواية العدل عن شيخ أعدُّ تعديلاً له ؟ على ثلاثة أقوال ، لعل أرجحها أنه إن التزم — كالإمام مالك مثلاً — بالآ يروى إلا عن عدل ، فهو تعديل وإلا فلا . انظر : تعديل ، فرد ، مجهول .

١١-مُناوَلَة:

لغة : مصدر ناو له الشيء : أعطاه إياه .

واصطلاحاً : هى نوعان :

- ١- مناولة مقرونة بالإجازة وهى أعلى أنواع الإجازة . ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه . ويقول له هذا روايتى عن فلان فاروه عنى ، ثم يَبقى الكتاب معه تمليكاً ، أوإعارة لينسخه لنفسه .
- ٢- والأخرى : مناولة مجردة عن الإجازة . وصورتها أن يدفع الشيخ

الكتاب إلى الطالب مقتصرًا على قوله هذا سماعي .
والفاظ الأداء بهما أن يقول . ناولني ، أو ناولني وأجاز لي إن
كانت المناولة مقرونة بالإجازة ، وتجوز بعبارة السماع والقراءة
مقيدة ؛ مثل حدثنا مناولة ، أو أخبرنا مناولة وإجازة . ونحو ذلك .
انظر : إجازة ، أداء ، تحمل .

١١١- منقطع :

هو ما سقط من وسط إسناده راو واحد ، وإن تعدد ذلك في أكثر
من موضع لا على التوالي .
ومثاله : ما رواه عبد الرزاق بن همام - عن سفيان الثوري - عن
أبي إسحاق ، عن زيد بن يثيع ، عن حذيفة - رضى الله عنه - أنه
قال : " قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : إن وليتموها أبا
بكر فقوى أمين . " فهو منقطع في موضعين : لأن عبد الرزاق لم
يسمعه من سفيان وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبه الجندی
عن سفيان .. ولم يسمعه سفيان أيضا من أبي إسحق .

١١٢- منكر (منكر) :

هو الحديث الذي يرويه راو ضعيفٌ مخالفٌ فيه الثقة أو
الثقات .. وقد يُطلق على ما ينفرد به الضعيفُ مطلقا . وهو مردود
لا يعمل به .
وهو أشد ضعفا من الشاذ الذي يخالف فيه الراوى الثقة من هو
أوثق منه وأرجح ، وإن كان هذا أيضا لا يعمل به .

١١٣- مُهْمَلٌ :

لغة : اسم مفعول من الإهمال — بمعنى الترك والإغفال
واصطلاحاً : هو ما روى عن أحد اثنين متفقين فى الاسم أو
اللقب أو الكنية أو فى أحد هذه الأمور ، مع اسم الأب فقط أو مع
اسم الجد ، أو فى جميع ما تقدم مع النسبة ، دون تمييز ما يخص
كل واحد فيها . فإن ظهر أن الراوى لم يأخذ إلا عن أحدهما زال
الإهمال ، وإن لم يظهر الاختصاص بأحدهما فإن كانا ثقتين عمل
بالحديث وإلا أهمل .

مثاله :

أ — إذا كانا ثقتين : ما جاء فى البخارى من روايته عن أحمد —
غير منسوب — عن ابن وهب ، فإنه إما أحمد بن صالح المصرى أو
أحمد بن عيسى ، وكلاهما ثقة .
ب — إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً : سليمان بن داود —
وسليمان بن داود ، فإن كان الخولانى فهو ثقة ، وإن كان اليمامى
فهو ضعيف .

انظر : مبهم ، مجهول .

١١٤- مَوْضُوعٌ :

لغة : اسم مفعول من وضع ، يقال : وضع فلان من فلان : حط
من قدره ودرجته . ووضع الشيء على الأرض : أنزله .
واصطلاحاً : الخبر المختلق المكذوب ، الذى ينسب افتراءً إلى
النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو فى الحقيقة ليس بحديث ،

وإنما يذكر في هذا العلم استكمالاً للتقسيم - ومن علم حديثاً من الأحاديث موضوعاً فلا يحل له أن يرويه منسوباً إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا مقرونًا ببيان وضعه ؛ لما رواه مسلم في صحيحه (من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) رواه أحمد وابن ماجه .

ويعرف الوضع بإقرار الراوى ، أو بأن يثبت قطعاً عدم أخذه عن الشيخ لتباعد الزمن أو نحوه ، أو بقرائن يعرفها الخبراء في الراوى أو المروى أو فيها معا ، كأن ينصر به الراوى مذهب الذي لم يعرف على عهد النبى - صلى الله عليه وسلم ، أو يكون مناقضاً للعقل لا يقبل التأويل ، ومثله ما يناقض الحس والمشاهدة ، أو دلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة ، أو الإجماع المقطوع به .

وقد وضع الحديث كثيرون : منهم زنادقة يبغيون إفساد الدين ، ووعاظ وقصاص يروجون بضاعتهم الفاسدة ، ومتعصبون لمذاهب باطلة ، وعلماء سوء يشتمون بدينهم ثمناً قليلاً من أهل المال والنفوذ . وشر أصنافهم قوم ينسبون أنفسهم إلى التدين والزهد وضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب ، وقالوا : ما كذبنا عليه ، بل كذبنا له . وشريعته - عليه السلام - بتكميل الله لها في غنى عن جهلهم وفجورهم .

وقد تتبع أئمة الحديث هذه الموضوعات ، وبينوا قواعد نقدها في علم " الجرح والتعديل " وغيره ، وخلفوا لنا كتباً تفضح الكاذبين : منها " الموضوعات " لابن الجوزى وهو متشدد ، و " اللآلئ المصنوعة " وذيله للسيوطى ، طبعت بمصر وغيرها .

١١٥- موقوف (حديث):

هو ما أضيف إلى أحد الصحابة قولاً كان أو فعلاً ، مما لا مجال للحكم برفعه ؛ أى بنسبته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم .
فإن الصحابي إذا قال قولاً فيما ليس للعقل فيه مجال كأحوال الآخرة مثلاً ، اعتبره المحدثون مرفوعاً حكماً ، وإن لم يصرح بنسبته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم . أما فى الأمور التى للعقل فيها مجال فما يقوله الصحابي ولا ينسبه صراحة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - هو من رأى الصحابي نفسه ، وهو الموقوف .

انظر : مرفوع . مقطوع .

١١٦- ناسخٌ وَمَنْسُوخٌ (علم):

لفظة : اسم فاعل واسم مفعول من النسخ : وهو الرفع والإزالة والإبطال مطلقاً .
واصطلاحاً : هو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بآخر متأخر ، فإن كان كلا الحكمين أو أحدهما ثابتاً بالسنة فهو المراءد عند المحدثين .

وهذا الفرع هو من أجل علوم الحديث وألزمها للفقهاء ، بل هو من شروط الاجتهاد ، ومن برعوا فيه الإمام الشافعى (٢٠٤ هـ) الذى قال عنه ابن حنبل (٢٤١ هـ) : " ما علمنا المجمل والمفسر ، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعى " ، ويظهر ذلك من خلال " كتاب الام " ، ومنهم الإمام أبو بكر الحازمى

(٥٨٤ هـ) صاحب " الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار " - مطبوع . ويعرف النسخ بوجوه :

١- منها تصريح النبى - صلى الله عليه وسلم - به ، كما فى : " كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها : أخرجه مسلم وغيره .
٢- وإخبار الصحابى ، كحديث جابر قال : " كان آخر الأمرين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ترك الوضوء مما مست النار " - أخرجه أبو داود والنسائى ، لأنه رواية عن الشارع ، أما لو قال الصحابى : هذا ناسخ لهذا ، فلم يقبله أكثر الأصوليين ، لاحتمال كونه عن اجتهاد منه .

٣- والتاريخ : كحديث شداد بن أوس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " أفطر الحاجم والمحجوم " ، وحديث ابن عباس : " أن النبى - صلى الله عليه وسلم - احتجم وهو صائم " . فقد بين الإمام الشافعى أن الأول كان فى شأن جعفر بن أبى طالب فى العام الثامن ، وأن الآخر كان فى حجة الوداع سنة عشر ، وقد استشهد جعفر بمؤتة قبل الفتح بأشهر ، فيكون حديث ابن عباس ناسخاً للأول ببرهان قطعى .

١١٧-وجادة:

لفظة: مصدر وجد يجد بمعنى العثور والإدراك ، مُؤَلَّد ،

يجمع على وجاد .

وامصلاًحاً: أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده أو أن يجد أحاديث فى كتب لمؤلفين معروفين . وفى الوجادة

ناحييتان : الأولى رواية ما يجد المرء من حديث بخط المؤلف ،
والأخرى العمل به .

فأما الأولى : فإن له أن يرويها ولكن على سبيل الحكاية كأن يقول :
" وجدت بخط فلان : حدثنا فلان الخ " ويقع هذا كثيراً - كما
ذكر ابن كثير - فى مسند الإمام أحمد ، يقول ابنه عبد الله :
" وجدت بخط أبى : حدثنا فلان ويسوق الحديث . فالوجادة ليست من
باب الرواية ، وإنما هى حكاية عما وجد المرء فى الكتاب . وأما
العمل به فقد منعه كثيرون من المحدثين والفقهاء والأصوليين ، بل
قليل هم الاكثرون . وحكى عن الشافعى وطائفة من أصحابه جوازه ،
وقطع بعض المحققين من الشافعية بوجوب العمل عند حصول الثقة
بما يجده القارئ . وقال ابن الصلاح : " وهذا هو الذى لا يتجه غيره
فى الأعصار المتأخرة ، لتعذر شروط الرواية فى هذا الزمان " قال
ابن كثير : " وقد ورد فى الحديث عن النبى - صلى الله عليه وسلم
- أنه قال : " أى الخلق أعجب إليكم إيماناً قالوا : الملائكة "
الحديث وفيه " قالوا فمن يا رسول الله ؟ قال : قوم يأتون من
بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها " فيؤخذ منه فضل من آمن
بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها . والحديث أخرجه أحمد
والدارمى والحاكم .

انظر : أداء ، تحمل ، رواية .

١١٨- وُصِفَ (من أوصافه - صلى الله عليه وسلم) :

هو أن يتضمن متن الحديث وصف النبى - صلى الله عليه وسلم
- ولو لم يكن معه قول له أو فعل أو تقرير .

والوصف نوعان : خلقي (بكسر الخاء) يصف أحواله - صلى الله عليه وسلم - الجسمية مثل : ما رواه الترمذي في " الشمائل " عن أنس بن مالك ، وقال : حديث حسن صحيح " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليس بالطويل البائن ، ولا بالقصير ...) ، وخلقي (بضم الخاء و اللام) يصف أحواله المعنوية مثل : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان يلقاه جبريل في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة . " متفق عليه .

انظر : حديث ، شمائل .

١١٩-وصية:

لغة : ما يوصى به ، والجمع : وصايا .
 واصطلاحاً : أن يوصى المحدث لشخص أن تدفع له كتبه عند موته أو سفره . وهي من أضعف طرق التحمل ، ولذا اختلف العلماء في جواز الرواية بها ، فمنعه كثيرون ، ومن أشد المانعين لذلك ابن الصلاح (٦٤٣هـ) . ورخص بعض السلف - كما يقول ابن كثير (٧٧٤هـ) - في رواية الموصى له بذلك الكتاب عن الموصى ، وشبهها بالمناولة والإعلام ، وممن رجع الجواز القاضي عياض (٥٤٤هـ) واحتج له بأن في إعطاء الوصية للموصى له نوعاً من الإذن . وقال المحدث المصري الشيخ أحمد شاكر (١٣٧٨هـ) : " هذا النوع من الرواية نادر الوقوع ، ولكننا نرى أنه إن وقع صحت الرواية به ،

لأنه نوع من الإجازة ، إن لم يكن أقوى من الإجازة المجردة " .
انظر : أداء ، تحمل ، رواية .
[تم المعجم ، والحمد لله .]